جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

دعم الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معالات مالية معاصرة

الطالب:
جهاد عاشور

المشرف:
أ. محمد زواري فرحات

السنة الجامعية: 1436 – 1437هـ/2015 – 2016م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

دعم الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص: معالات مالية معاصرة

الطالب:
جهاد عاشور

المشرف:
أ. محمد زواري فرحات

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أحمد تي	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
محمد زواري فرحات	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
لخضر بن عمر	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 1436– 1437هـ/2015– 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

-إلى من أحبهم وأهواهم والقلب مشتاق إلى رضاهم حفظهم الله ورعاهم وجعل الجنة مأواهم:

-إلى روح *أبي العزيز* تغمده الله برحمته الواسعة, وأدخله جناته العلى *سعد * .

- إلى التي سهرت لتربيتي وغمرتني بعطفها وحنانها *أمي الحنونة* أطال الله في عمرها.

-وكما أهدي إلى رفيق الدرب والحياة *عُمار*.

- إلى أحبتي يرعاهم الله برعايته إخوتي و أخواتي وأبناءهم سمية وزوجها محمد وأبنائها"حمو وسعد والوافي ورهف" هشام وزوجته مبروكة وابنه"أحمد رواد" طارق وزوجته هدى وأبنائه"سعد الدين وفارس" أسماء وزوجها قدور وبناتها" رتاج ورونق" أيوب وزينب وزوجها محمد وبنتها "تسنيم" ومحمد عبد القادر و الشيماء .

- إلى من تربطهم بهم صلة الأرحام : الأعمام والعمة الوحيدة مسعودة"والأخوال والخالات وأبناءهم وبناتهم وإلى أهل زوجي "رقاني " بولاية تمنراست .

- إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء (مريم ,فردوس, فاطمة الزهراء, جهاد, نور الهدى, ابتسام, جبارية, صفية).

- إلى كل من علمني حرفا ووجهني وأرشدني ونصحني : أساتذتي الكرام حفظهم الله.

إلى الذين أناروا الجامعة بوجودهم : طلاب علوم الإسلامية عامة والمعاملات مالية خاصة.

- إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم أوراقي.

جهاد

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم "سورة إبراهيم

*نتوجه أولا بالشكر لله لوحده على ما منَ به علينا من نعمة الإسلام ,فللّه الحمد والمنّة والفضل دائمًا وأبدًا.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان وفائق التقدير وكامل الاحترام إلى:

*الأستاذ الفاضل :"محمد زواري فرحات" الذي تفضل علينا بالإشراف على البحث ولم يتوان في إسداء النصيحة الخالصة والتوجيه القيم حتى تم العمل .

*الأستاذ الفاضل :" علي باللموشي " الذي لم يبخل علينا بمديد العون والمساعدة ,وذلك بإمدادي بالكتب وتقديم النصيحة كلما قصدته .

وأخيرا نشكر كل من تفضل علينا سواء بإعارة أو أعاننني برأي أو إرشاد أو توجيه في هذا البحث فجزأهم الله خير الجزاء وللّه الحمد والمنة .

قائمة الرموز والإشارات المستخدمة في البحث

ج	جزء
ص	صفحة
هـ	هجري
ت	توفي
م	ميلادي
تحق	تحقيق
لا.ن	لا ناشر
د.ت	دون ذكر تاريخ
لا:ط	لا طبعة
مج	مجلد

الملـخص

تعرضت في هذا البحث بدراسة دعم الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية, وقد قمت في الفصل الأول بعرض الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي والتي هي بيان تفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها والتي هي إحدى أدوات التمويل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وكل ما يتعلق بها, وفي حين تطرقت في الفصل الثاني إلى بيان أهمية العمل بالصكوك الإسلامية في المجتمعات الإسلامية والغربية وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية كحل فعال لتمويل وسد عجز الموازنة العامة والتي جاءت بديلا شرعيا للسندات الربوية .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة – الصكوك الإسلامية – التمويل– النفقات العامة – الإيرادات العامة .

Résumé : Je exposse dans cette étude du budget général à l aide des instruments islamigue. Et donc dans le 1^{er} chapitre je fais un présentation de un budget général dans l economie postural et l économie islamique , celle qui est Encart détaillé des recettes et deponses de d etat, aussi elle est l un des outils de finacement, le derel opement ,écomoneque et tout ce qui comcerne ce.

Dautre part de le$2^{éme}$ chapiter je prend l importance de trauvailler a l aide des instruments islamiques dans le sociétés islamiques et occidentales, et les employer dans des projets d inrestissement et infrastructure comme un solution efficase pour fimancement, et combler le déficit budgétaire cela est venu comme une alternatre légitime des les obligation .

Les mats cles : le budget général – le instruments islamique – la financement – les dépenses général – les recettes générales.

.

مقدمة

الحمد الله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا, نحمده سبحانه أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله, وصلى الله وبارك على محمد خاتم النبيين وأشرف المرسلين أما بعد :

تلعب الموازنة العامة للدولة أدوارا مهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع,وتعتبر أحد الجوانب التنظيمية الهامة لمالية الدولة . فالموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية حيث تعبر عن نهج الحكومة لتحقيق الأهداف والسياسات في إدارة الأموال ,وكما نعلم إن عجز الموازنة هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات , وكما يمكن التطرق إلى أدوات تمويل هذا العجز من خلال السياسات والأدوات الشرعية المتاحة .يعتبر الاقتصاد من مقومات الحياة البشرية لا سيما المعاصرة , فقد فشهدت أدوات التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في العالم ومن تلك الأدوات الصكوك الإسلامية فهي من الموضوعات الحديثة فى الفكر والتطبيق المالى المعاصر وينتشر التعامل به ا فى المؤسسات المالية التقليدية، ولقد بدأت المؤسسات المالية الإسلامية فى تطبيقه تحت مسمى التصكيك وذلك وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وهي تخلق أثر قويا في دعمه وتفتح الباب على مصراعيه لمشاركة الناس لسد حاجيتهم التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة , ولتحقيق أهدافها الاقتصادية , ونظرا لتنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي عموما وبالمالية على وجه الخصوص .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الموازنة العامة والصكوك الإسلامية :

- تعمل الصكوك الإسلامية المتداولة على توسعة وتكامل النظام الإسلامي في جانبه الاقتصادي .

- يعتبر دعم الموازنة العامة أحد أهم الركائز السياسة المالية للبلاد .

- تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

- تعتبر الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الدين العام في الموازنة العامة .

الإشكالية :

تعتبر الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات التمويلية في البنوك الإسلامية والشركات الاستثمارية لتعبئة الموارد المالية , ومن هذا المنطلق يتضح الدور الكبير الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة ولذلك فإن الموازنة العامة تعتبر من أهم دعائم أو ركائز النظام المالي والاقتصادي من هنا نطرح الإشكال الرئيسي : كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة في حالة العجز ؟ وكيف تكون أشكال التمويل ؟

وللإجابة على الإشكال الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما المقصود بالصكوك الإسلامية ؟ وما هي أهمية هذه الأداة وأهدافها الاقتصادية ومزاياها ؟

- ما هي الموازنة العامة ؟ وما هي أدوات تمويليها في حالة عجزها ؟

أسباب اختيار الموضوع :

لقد وجدت الفرصة المناسبة حينما تطرقت إلى مواضيع الاقتصاد الإسلامي بغية الاختيار موضوع منها , فوجدت موضوع دعم الموازنة العامة باستخدام الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي من أهم المواضيع التي دعت الرغبة إلى دراستها ومعرفتها و هناك عديدة أسباب دفعتني لاختيار هذا البحث ولعل من أهمها:

- الرغبة في أن يكون موضوعي في الاقتصاد الإسلامي .

- الميول الشخصي للموضوعات ذات الصلة بالتمويل الإسلامي .

– الأهمية التي يكتسبها موضوع دعم الموازنة العامة لاسيما مع الواقع الحالي.

– الرغبة في زيادة استيعاب الاقتصاد الإسلامي لاسيما التمويل ومحاولة الإحاطة بأهم جوانبه .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى جملة من التطلعات البحثية منها :

– المساهمة في إعطاء نظرة عن الصكوك الإسلامية والموازنة العامة .

– التعرف على أنواع الصكوك الإسلامية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة .

– إن هذه الأداة المالية لقيت رواجا كبير في السنوات الأخيرة في العالم .

– يعد هذا الموضوع قضية اقتصادية مهمة من القضايا الاقتصادية المعاصرة.

– إبراز مدى إمكانية الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة .

المنهج المتبع :

لقد أتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي فقد تطرقت على مفهوم الموازنة العامة وبيان خصائصها ومكوناتها ونشأتها وكذلك الصكوك الإسلامية إلى تعريفها وبيان أنواعها وخصائصها ونشأتها وكذلك أهدافها وأهميتها , بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لاستخلاص دور وأثر الصكوك الإسلامية في دعم وتمويل الموازنة العامة للدولة .

المنهجية المتبعة :

لقد اعتمدت في كتابة بحثي على منهج معين التزمت به على قدر الإمكان وهذا المنهج يتلخص فيما يلي :

* الحرص على الأمانة العلمية وبذل الجهد في نقل قول كل قائل من كتابه .
* وثقت الآيات القرآنية الكريمة في المتن بذكر اسم السورة ورقم الآية .
* ترجمة الأعلام وشرح المصطلحات .
*توثيق الكتاب لأول مرة بمعلوماته الكاملة ومن بعد نكتب مرجع سابق أو مرجع نفسه .
* إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها :
- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس المصطلحات
- فهرس الموضوعات

الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة حول الموضوع جاءت بشكل مختصر أو تناولت بعض الجوانب الموضوع نذكر منها :

- زياد الدماغ , دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل الإسلامي , جوان 2010 .

هذه الرسالة تحدثت عن الصكوك الإسلامية بشكل كبير خلافا عن الموازنة العامة وأنا أريد أن أفصل أكثر في الموازنة العامة , ومساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة .

- عزوز مناصرة , أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في المجتمع المعاصر . (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي), جامعة بسكرة, 1427هـ/ 1428هـ - 2006م / 2007م .

فهذه الرسالة تناولت جزئية من موضوعي وهو الموازنة العامة , فتطرقت إليها باختصار وأنا أريد أن أفصل أكثر وبيان دور ودعم الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية .

– قرومي حميد , الموازنة العامة لبيت المال دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في العلوم الاقتصادية فرع التحليل), 2008م / 2009م.

فهذه الرسالة جاءت بمقارنة الموازنة العامة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وهي كذلك تناولت جزء من موضوعي , وأنا أريد أن أقوم بزيادة أدوات عجز الموازنة العامة ومساهمة الصكوك في دورها عندما تكون في حالة العجز لتمويل مشاريعها التنموية وتحقيق التوازن بينهما .

– منى قحام, الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي. (مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في المالية, معهد علوم التسيير, المركز الجامعي يحي فارس, تخصص مالية, المدية , 2005م / 2006م .

هذه الدراسة تطرقت إلى الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي فقط , وأنا سوف نتطرق إلى مقارنة بين الموازنة العامة في الاقتصاد التقليدي والإسلامي معا ودور الصكوك الإسلامية وفي دعمها وتمويليها .

خطة البحث :

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على الخطة التالية :

الفصل الأول : الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

دونت في هذا الفصل ثلاثة مباحث, الأول عرضت فيه الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي في ثلاث مطالب,أما في المبحث الثاني عرضت الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي في ثلاث مطالب, أما المبحث الثالث دونت فيه أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في مطلبين.

الفصل الثاني : توظيف الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة
يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث , الأول بينت فيه ماهية الصكوك الإسلامية وأبرز خصائصها في ثلاث مطالب, أما المبحث الثاني وضحت فيه نشأة وتطور الصكوك الإسلامية وضوابطها الشرعية وهو في مطلبين ,أما المبحث الثالث عرضت فيه أنواع الصكوك الإسلامية وأهدافها إلى ثلاث مطالب, أما آخر المباحث فخصصت فيه دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية في ثلاث مطالب .

الفصل الأول

الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

تعتبر الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي أداة من أدوات المالية العامة, وباعتبارها عنصرًا من عناصر النظام المالي , وهي تهدف إلى ما يهدف إليه النظام المالي من حيث العموم من تمكين الدولة من القيام بوظائفها العامة من جهة ورعاية مصالح المجتمع من جهة مقابلة, وهي قائمة على إحداث التوازن والتوافق بين شيئين أساسيين هما: الإيرادات العامة والنفقات العامة .

وهذا ما سيتم بحثه في هذا الفصل وقد قسمته إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي .

المبحث الثاني : الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثالث : أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والإسلامي .

المبحث الأول

الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

تتداخل مفاهيم الموازنة العامة في فكر الاقتصاد الوضعي والإسلامي في عدة عناصر وتتقاطع في أخرى وتفصيل ذلك .

تعتبر الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد التقليدي من أهم أدوات التخطيط المالي, فهي تقتصر على تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة, وهي أيضا المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها .

المطلب الأول

تعريف الموازنة العامة وخصائصها

سنتطرق في هذا الجزء إلى تعريف كل من الموازنة كمفردة والعامة كمفردة وبعدها سنقوم بتعريف الموازنة العامة من خلال تركيب المصطلحين وإبراز أهم خصائصها.

الفرع الأول

تعريف الموازنة العامة

1/ الموازنة في اللغة:

وهي وازنت بين شيئين موازنة ووزانا, وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان محاذ به[1], لقوله تعالى: [illegible] الحجر 19 .

والميزان:العدل ووزانه :عادله وقابله.وهو وزنه وزنته ووازنه وبوزانه أي قبالته [2] .

وازن بين الشيئين موازنة ووزانا سَاوَى وعادل والشَّيْءُ والشَّيْءَ يساوه في الوَزْن وعادله وقابله وحاذاه وفلانا كافأه على فعاله [3].

---

[1] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري , الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار,ج6(ط:4؛بيروت:دار العلم للملايين, 1407هـ/1987م), مادة وازن ,ص 2213 .

[2] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور,لسان العرب.ج 13 (ط:3؛بيروت: دار الصادر,1414هـ), مادة وزن,ص 447 .

[3] مجمع اللغة العربية, المعجم الوسيط.ج 2(لا.ط؛القاهرة:دار الدعوة, د.ت), مادة وازن,ص 1029 .

اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات والنفقات العامة, الأمر الذي يفضي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس [1] .

4/ إجازة الجباية والإنفاق :

تتضمن فكرة الإجازة إذنًا تصدره السلطة التشريعية بالسماح للسلطة التنفيذية صرف النفقات وجباية الإيرادات, غير أن سلطة الحكومة في النفقات ظاهرة , فلها الحرية الكاملة في صرفها في حدود الاعتمادات؛ إذ تحدد نوع النفقة والحد الأقصى لكميته بينما في تحصيل الإيرادات فإن الحكومة مجبرة على تطبيق القوانين الجاري العمل بها, حتى أو تجاوزت الحصيلة التقديرية المذكورة في الموازنة [2].

5/ الموازنة تعبير عن أهداف الدولة :

تنطوي موازنة الدولة على عملية مستمرة ذات طابع اقتصادي تتضمن تيارات متدفقة من الأنشطة الاقتصادية يعتبر فيها الحاضر امتداد للماضي, ويعد فيها المستقبل استمرار للحاضر, فعلى الرغم من انصراف تقديرات الموازنة إلى فترة زمنية مقبلة, فإن هذه التقديرات في حقيقة الأمر تبرز كل من منجزات السياسة المالية للدولة التي حققت خلال سنوات سابقة, ومستهدفات هذه السياسة خلال سنوات مقبلة, وإجمالا يمكن القول بأن الموازنة العامة من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المتعددة, فهي بمثابة توجيه للسياسة العامة للدولة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة [3].

---

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية, أسس المالية العامة .(ط: 2 ؛عمان: دار وائل, 2005 م), ص 273 – 274 .

[2] د.حمدي بن محمد بن صالح , توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي ,مرجع سابق , ص 26 .

[3] عزوز مناصرة , أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر "مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ", جامعة بسكرة, 1427هـ – 1428 هـ / 2006 – 2007 م, ص 16.

المطلب الثاني

نشأة وتطور الموازنة العامة

قد بدأت فكرة الموازنة العامة تتبلور في نهاية عصر الإقطاع, ودخول أوروبا مرحلة النهضة,ونمو فكرة الدولة الوطنية [1], ولقد ارتبط مفهوم ومضمون الموازنة العامة للدولة بتطور مفهوم ومضمون علم المالية العامة [2], والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للموازنة العامة للدولة تتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة, وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه ومجالات وبرامج اتفاقية محددة .... وفكرة الموازنة العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطا وثيقا بتكوين الدولة [3], وبتطور نظام الحكم فيها, لما تأثرت تأثيرًا كبيرا بزيادة نشاطات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية [4], ولذلك فإن أول ظهور للموازنة العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا .... حيث استطاع البرلمان الإنجليزي عام 1628 م إعلان وثيقة الحقوق والتي تنص على ضرورة الموافقة المسبقة للبرلمان على فرض وجباية أي ضريبة مقترحة, وبإعلان دستور الحقوق Bill of Right عام 1688م حيث تقر المبدأ الشهير الذي ينص على : " لا ضريبة بغير تمثيل". مع توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية, حيث أصبحت رقابته المسبقة تشمل كل إيرادات الدولة, وكل النفقات العامة المتوقع إنفاقها [5] .

أما في فرنسا فقد مرت الموازنة العامة بالنمط والأسلوب الإنجليزي نفسه, حيث ظهرت الموازنة بشكلها الواضح مع ظهور الثورة الفرنسية, وصدور قرارات الجمعية الوطنية التأسيسية سنة 1789م, حيث قررت عدم مشروعية الضرائب إلا بإذن منها. ونتيجة للصراع

---

[1] د.حمدي بن محمد بن صالح , توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي ,مرجع سابق , ص 31 .

[2] المالية العامة هي عبارة عن مجوعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تعالج الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها, والموازنة بينها. د. غازي عناية, أصول المالية العامة الإسلامية .(ط: 1؛ بيروت لبنان: دار بن حزم, 1414هـ 1993م)ص 11.

[3] د.أشرف دوابه, دعم الوقف للموازنة العامة للدولة " بحث محكم مقدم إلى منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع المنعقد بالعاصمة المغربية" , الرباط , 30 مارس 1 أفريل 2009م , ص 06 .

[4] محمد شاكر عصفور, أصول الموازنة العامة , مرجع سابق , ص 27 .

[5] د.أشرف دوابه, دعم الوقف للموازنة العامة للدولة , مرجع سابق , ص 06 .

بين السلطة التشريعية والحاكم خاصة بعد سقوط نابليون وعودة الملكية سنة 1814م تبلور مفهوم الموازنة في هذا البلد, وأرست قواعدها الأساسية [1].

المطلب الثالث

مكونات الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

تعتبر كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة,عنصران أساسيان تقوم بهما الدولة في تقدير ميزانيتها, من هنا سنقوم بتعريف كل من الإيرادات والنفقات ومما تقوم عليه كل منهما في الدولة .

الفرع الأول

الإيرادات

تعريف الإيرادات

لغة :الإيراد وهو مصدر أورد يورد إيرادًا, وهو مورد والمفعول مورد يقال: أورد فلان الشيء: أحظره[2].

اصطلاحا: تعرف الإيرادات العامة بأنها كل ما تحصل عليه الدولة من موارد. سواء كانت نقدية أم عينية, منتظمة أم غير منتظمة وبمقابل أم بدون مقابل [3].

أشكال الإيرادات

1/ الضرائب

لغة:الضريبة في اللغة تعني الخرج المضروب, أي المثبت والمقدر. قال النووي ضرب الجزية, أي إثباتها وتقديرها وسمي المأخوذ ضريبة, وجمعها ضرائب [4].

---

[1] د.حمدي بن محمد بن صالح , توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي , مرجع سابق , ص 33 .

[2] مجمع اللغة العربية, المعجم الوسيط, مرجع سابق,ج 2 , مادة أورد , ص 1024.

[3] د. منذر القحف, الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام وتطبيقاتها المعاصرة(ط: 1؛ جدة: المعهد لإسلامي للبحوث والتدريب, 1420هـ / 2000م) , ص 15 .

[4] د. نزهيه حماد, معجم المصطلحات والمالية والاقتصادية في لغة الفقهاء (ط: 1 ؛ جدة : دار البشير , 1429 هـ / 2008م), ص 289 .

اصطلاحا : تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة من الأفراد جبرًا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع [1].

تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث, فحصيلتها وفيرة, منها تغطي الدولة معظم نفقاتها العامة .فالضريبة أصبحت ذات دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي, وفي توزيع الدخل الوطني [2] .

فالضريبة في ظل الفكر المالي الحديث وسيلة من وسائل التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع [3].

2/ الرسوم :

لغة : يطلق الرسم في اللغة على الإعلان , يقال رسمت الكتاب, أي كتبته. ومنه شهد على رسم القبالة أي على كتابه الصحيفة. ويأتي أيضا بمعني الأثر أو بقياته أو مالا شخص له من الآثار وجمعه رسوم [4] .

اصطلاحا : الرسوم هي مبلغ من النقود يدفعه الفرد الدولة أو إحدى هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له, وبناء على طلبه [5] .

قد تناقصت أهمية الرسوم, كمورد مالي للدولة, في العصر الحديث, وذلك بسبب انتشار فكرة مجانية الخدمات التي تقوم بها الدولة [6], والرسم يحصل من الخدمات العامة التي تقدمها تقدمها الدولة, والتي تقبل التقسيم والتجزئة إلى وحدات صغيرة بحيث يمكن تحديدها وتقدير قيمتها, لذا يعتبر الرسم كمساهمة من الأفراد في تكاليف هذه الخدمة التي استفادوا منها,

---

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة (ط: 1؛ عمان : دار الميسرة, 1427هـ / 2007م) ,, ص 89.

[2] محمد شاكر عصفور, أصول الموازنة العامة , مرجع سابق , ص 324 .

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق , ص 90.

[4] د. نزهيه حماد, معجم المصطلحات والمالية والاقتصادية في لغة الفقهاء , مرجع سابق , ص 230 .

[5] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق , ص 80.

[6] المرجع نفسه, ص 324 .

ومن أمثلتها رسوم التعليم في بعض البلدان, ورسوم التراخيص, واستخراج الجوازات [1], ولا تشكل الرسوم في العصر الحاضر إلا نسبة صغيرة من الإيرادات العامة [2] .

3/ دخل أملاك الدولة : يقصد بها جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها, وتشمل جميع ممتلكات الدولة العقارية التي تتكون منها الأراضي الزراعية, والغابات والمناجم, والمحاجر, والملاحات, يضاف إلى ذلك ما أصبحت تملكه الدولة في العصر الحديث من مشرعات صناعية وأسهم وسندات الشركة وغيرها [3] .

وقد تمثلت إيرادات القطاع العام وخاصة في العصور الوسطي حينما اختلطت مالية الدولة بمالية الحاكم, وأصبح هذا المورد مورد رئيسي لتمويل نفقات الدولة بينما قامت الضريبة بدور استثنائي محدود, وقد انقلب هذا الموضع وتغير مع تطور دور الدولة, فقد أصبحت الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل المرافق العامة وتدخل الدولة في مختلف المجالات الأخرى[4].

الفرع الثاني

النفقات

تعريف النفقات

لغة : النفقة في اللغة تعني ذهاب المال, انفق الرجل افتقر وذهب ماله [5], ومنه قوله تعالى﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا ﴾ الإسراء100.

اصطلاحا : يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة [6] .

---

[1] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية(ط: 1؛ الأردن: دار النفائس, 1425هـ / 2005), ص 44- 45.

[2] محمد شاكر عصفور, أصول الموازنة العامة , مرجع سابق , ص 324 .

[3] المرجع نفسه , ص 346 .

[4] عزوز مناصرة , أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر, مرجع سابق , ص 36

[5] زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي , مختار الصحاح, تحقيق: يوسف الشيخ محمد.(ط: 5؛ بيروت: المكتبة العصرية ,1420هـ / 1999 م) , ص 316 .

[6] عزوز مناصرة , أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر, مرجع سابق , ص 39.

القواعد التي تحكم النفقات العامة :

هناك قواعد تحكم الإنفاق العام ومنها :

1/ قاعدة المنفعة :

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة, بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين .

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية, حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة, بالإضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية, وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى[1] .

2/ قاعدة الاقتصاد :

وتعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة والإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له, وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير, فيها إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير [2].

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق, ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة [3].

---

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق , ص 34 – 35.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية, أسس المالية العامة, مرجع سابق , ص 62 .

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق , ص 35 .

3/ قاعدة التراخيص :

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة, أو أن يحصل الارتباط بصرفة.إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة, أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع, ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني, وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة, وتحقيق المنفعة العامة.

وتظهر أهمية هذه القاعدة, أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين, وهما : قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد والتأكد من استمرار تحقيقها من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة, وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية, التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية, عند إجراء الإنفاق العام بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

وتعد هذه القاعدة مظهر آخر من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة, التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة بل بكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق, الفرد أو الشركة الخاصة, دون الحاجة إلى موافقة مسبقة [1] .

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية, أسس المالية العامة, مرجع سابق , ص 63 – 64 .

المبحث الثاني

الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

إن الموازنة العامة في النظام المالي الإسلامي, تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, والتي تشكل جزء من الدخل الوطني .

المطلب الأول

تعريف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلاميوخصائصها

سنقوم في هذا المطلب بتعريف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وبيان خصائصها .

الفرع الأول

تعريف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

لغة: وسبق تعريفها لغة في المبحث الأول في المطلب الأول

اصطلاحا: هي بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات و النفقات العامة التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق المصالح الشرعية في الدولة الإسلامي [1].

الفرع الثاني

خصائص الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

ويمكن استخلاص خصائص الموازنة العامة من التعريفات السابقة وهي ما يلي :

1/ التقدير في الموازنة العامة :

أي توقع الإيرادات و النفقات،وهذا أمر متروك للاجتهاد في الدولة الإسلامية , إلا أن هذه الموازنة كانت معروفة ومطبقة في عهد النبي والخلفاء الراشدين، فقد كان الرسول ﷺ يكتب كل ما يرد إليه من إيرادات , وكان يجري تقديرا لها قبل ورودها , كان تقدير الإيرادات ممثلا في خرص الثمار،الخرص معناه التقدير بالظن ,أما بخصوص النفقات فقد كان الرسولﷺ يحتفظ بسجلات بأسماء المسلمين وذريتهم و كان يوزع الأعطيات طبقا لهذه

[1] سعد بن حمدان اللحياني , الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي .(ط: 1 ؛ المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب "البنك الإسلامي للتنمية", 1417هـ / 1997م), ص 33 .

السجلات ثم عمل الخلفاء ومن بعدهم بنظام الخرص،وكان هذا النظام دليلا على وجود تقدير لبعض الإيرادات في الدولة الإسلامية[1] .

2/ الاعتماد في الموازنة العامة:

أي أن تعتمد التقديرات من طرف السلطة التشريعية , والسلطة التشريعية في الاقتصاد الإسلامي هم أهل الحل والعقد ولكن الأمور المالية في الاقتصاد الإسلامي تنقسم إلى قسم حدده الشرع من جانب الإيراد والنفقة، وقسم متروك للاجتهاد و النظر ،فالقسم الأول يجب أن يتضمنه الموازنة كما شرع دون اجتهاد فيه أما القسم الثاني فيشار فيه أهل الشورى، وإذا أقر أهل الشورى الموازنة اعتبر ذلك اعتمادا لها[2].

3/ ارتباط الموازنة العامة بفترة زمنية محددة :

كانت موارد الدولة الإسلامية في صدر الإسلام سنوية في جملتها ،فهذه الزكاة مورد سنوي ،وكذلك الحال بالنسبة للخراج و الجزية والعشور .... [3]وكذلك الحال تقدير النفقات العامة فهو اقتداء برسول الله (ﷺ) الذي كان يدخر لأهله من القوت لمدة سنة ،ولأن تقدير الحاجة للفقراء و المساكين هي ما يتم كفايتهم لمدة سنة لأن الأحوال تتغير وتتبدل مع انقضاء السنة, كما أن أسباب الدخل تتكرر مع السنة [4].

4-ارتباط الموازنة العامة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية :

حيث تعتبر الموازنة العامة عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة وقد كان هذا في النظم الوضعية ناشئا عن تغير النظرة لدور الدولة "من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة" أما في الاقتصاد الإسلامي فان الموازنة العامة بما تتضمنه من إيرادات و نفقات ما وضعت أساسا إلا لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية ،وما لها من وظائف اقتصادية و اجتماعية و إدارية وأمنية وتعتبر الموازنة العامة وسيلتها لتحقيق تلك الأهداف والوظائف [5].

---

[1] خليفي عيسى, صاد الإسلامي

وفي حين تولي الخليفة عثمان ﷺ[1] الخلافة ولم تتغير سياسة عمر, فقد زادت الفتوحات واستقرت جباية الخراج والجزية في عهد عثمان, بسبب توسيع الفتوحات, ففاضت إيرادات الدولة الإسلامية من زيادة موارد خمس الغنائم والجزية نتيجة للصلح والفتوحات وأيضا استعملت أموال الزكاة للنفقة على السلاح والحروب [2].

وفي عهد الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ[3] كانت السياسة المالية أقرب ما تكون في عهد عمر حيث كان شديد الزهد في المال, وحريصا على أن لا يعطي إنسانا أكثر ما يستحق, ومما ميز تلك الفترة بعض الاضطرابات والمشاكل, وانعكس ذلك على موارد الدولة ونفقاتها, مما جعل علي يأمر باسترداد القطائع التي اقتطعها عثمان لأهله والهبات التي منحها.وأما الموازنة العامة في العصر العباسي والأموي حيث امتازت بزيادة النفقات العامة للدولة مما نتج عنه زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب جديدة وكذلك زيادة مقدار الخراج المربوط بالأرض ومقدار الجزية [4].

وأما بالنسبة لها عند المسلمين المعاصرين, فلم يستقر رأيهم على نظرة واحدة لتصور الموازنة العامة للدولة, فهناك من يرى تخصيص موازنة للزكاة مستقلة بمصارفها عن بقية الموارد والنفقات, وهناك من يرى ضرورة توحيد الموازنة العامة للدولة, أو وضع موازنة عامة واحدة مضمونها يجمع بين كل النفقات والموارد في الدولة الواحدة, وهناك من يرى ضرورة

---

[1] هو عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي أموي ولد عام 47 هـ ق, أمير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين, وأحد العشرة المبشرين بالجنة, زوجه النبي ﷺ بنته رقية, فلما ماتت زوجه بنته الأخرى أم كلثوم, فسمى ذو النورين بويع بالخلافة بعد أمير المؤمنين عمر.واتسعت رقعة الفتوح في أيامه, حيث قتل بداره سنة 35هـ. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير, أسد الغابة , مرجع سابق,480 –489 .

[2] قرومي حميد, الموازنة العامة لبيت المال "دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي" ,رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي , جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الخروبة , 2009/2008 م, ص 38–39–40 .

[3] هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي, ولد عام 23 ق هـ , أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة. زوجه النبي ﷺ أبنته فاطمة. ولي الخلافة بعد مقتل أمير المؤمنين عثمان, فلم يستقم له الأمر حتى قتل في الكوفة. وكفره الخوارج, وغلا فيه الشيعة حتى قدموه على الخلفاء الثلاثة, وبعضهم غلا حتى رفعه إلى مقام الإلوهية. وينسب له " نهج البلاغة" الذي وجمعت خطبه وأقواله ورسائله في والأكثر الباحثين شك في نسبته كله إليه , خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي, الأعلام ,ج4 , مرجع سابق , ص 295 .

[4] خليفي عيسى , هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي , مرجع سابق , ص 67 .

تعدد الموازنة العامة واستقلالها أكثر فأكثر وذلك يتعدد موارد الدولة المالية, كموازنة الزكاة والخراج والجزية ..... الخ[1] .

المطلب الثالث

مكونات الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

تتكون الموازنة العامة للدولة كما هو الحال في الفكر التقليدي في الاقتصاد الإسلامي من شيئين أساسيين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة , من هنا سنقوم بتعريف كل من الإيرادات والنفقات ومما تقوم عليه كل منهما في الدولة عند المفكرين الاقتصاديين الإعلاميين .

الفرع الأول

الإيرادات

تعريف الإيرادات :

لغة:قمت بتعريفها في اللغة في المبحث الأول الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

اصطلاحا: وهي تعبر عن مجموع الفرائض المالية التي فرضها الله سبحانه وتعالى, وفرضها رسولﷺ, وما يفرضه الإمام ونائبه على المسلمين وغيرهم من رعايا الدولة الإسلامية, تنفيذا لأمر الله تبارك وتعالى, بغرض تمويل النفقات العامة للدولة, ومساندتها في تحقيق أغراضها الشرعية في ضوء سياستها العامة[2].

وتتكون الإيرادات من: الزكاة والخراج والجزية والعشور والفيء وخمس الغنائم والهبات والتبرعات والصدقات والإيرادات الأخرى .

أنواع الإيرادات العامة

1/ الزكاة :

لغة: وهي تعني الزيادة والنماء والطهارة والمدح والبركة والصلاح [3] فيقال : زكى

---

[1] قرومي حميد, الموازنة العامة لبيت المال "دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي" , مرجع سابق , ص 44 .

[2] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 118 .

[3] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور,لسان العرب , مرجع سابق , ج 14 , مادة زكا , ص 358.

الشيء أزكاه وأصلحه وطهره ونفسه مدحها [1] ومنه قوله تعالى﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ النجم: 32.

اصطلاحا : وتطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين .كما تطلق عن نفس إخراج هذه الحصة[2].

تعتبر الزكاة موردا ماليا هاما لبيت المال,مفروضا على المسلمين في العبادة, وفي حالة المنع أخذت قهرا, كما جاء في قول الفقهاء,وحق ولي الأمر أو الحاكم جباية الزكاة وتخصيص حصيلتها لمصارفها الشرعية, وتجنب هذه الحصيلة عما سواها من موارد بيت المال,وتعتبر الزكاة كأداة مالية فعالة في ميدان الاقتصادي, لتحريك دواليب الإنتاج والثروة وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي [3] .

2/ الخراج :

لغة: يطلق الخراج في اللغة على ما يخرج من غلة الأرض وهو الإتاوة تؤخذ من أموال الناس[4].

اصطلاحا: وفي اصطلاح الفقهاء هو الضريبة التي تجبي على الأرض المملوكة نظير بقائها في يد أصحابها[5].

وتبرز أهميته المالية, أن حصيلته كانت وفيرة لدرجة عالية وأن الدولة الإسلامية كانت تعتمد عليه في تمويل نفقاتها العامة وكانت لها الحرية في زيادة أو تخفيض مقدار الخراج لاختلاف الروايات في تقديره وهو يفرض على كل أرض بما تحتمله على أن يترك فائض للزرّاع من محاصيلهم, والخراج يعتبر إيراد ماليا سنويا للدولة الإسلامية تستخدمه في تمويل

---

[1] مجمع اللغة العربية, المعجم الوسيط, مرجع سابق, ج 1, ص 396 .

[2] يوسف القرضاوي, فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة ج1(ط:2؛ بيروت: مؤسسة الرسالة, 1399هـ / 1973م), ص 37-38 .

[3] قرومي حميد, الموازنة العامة لبيت المال "دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي" , مرجع سابق , ص 152.

[4] مجمع اللغة العربية, المعجم الوسيط, مرجع سابق,ج 1 , مادة خرج , ص 224.

[5] ياسن محمد أحمد غادي, الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها.(ط: 1؛ لا.م: مؤسسة رام, 1414هـ / 1994م),ص 90.

نفقاتها, إلا أن هذه الأهمية قد انخفضت وخاصة في الوقت الحاضر بسبب استبدال الدولة الإسلامية هذه الفريضة بما تسمى بالضريبة الزراعية [1].

3/ الجزية :

لغة: الجزية بالكسر خراج الأرض, وما يؤخذ من الذمي لقوله تعالى: وجمعها جِزىً وجِزْىٌ وجَزَاء[2] .

اصطلاحا: هي المال أو ما في حكمه يدفعه غير المسلم من يهودي أو نصراني أو مجوسي ليوضع في بيت مال المسلمين أو خزينة الدولة الإسلامية لينفق في المصالح العامة للدولة الإسلامية[3].

وتتضح الأهمية المالية للجزية حيث اعتبروها من الإيرادات العامة الدورية للدولة الإسلامية لأنها تجبى وحصل من أهل الذمة كل سنة لذا فهي من الإيرادات الأساسية العادية التي تعتمد عليها في نفقاتها العامة وعلى الرغم من الأهمية المالية للجزية كمورد مالي للدولة الإسلامية إلا أنها بدأت تقل منذ العهد الأموي [4] .

4/ العشور :

لغة: والعشور في اللغة من العشر وهي جزء من الأجزاء العشرة وجمعها العشور ويقال: عشرت القوم,إذا أخذت عشر أموالهم [5].

اصطلاحا: العشور في اصطلاح الفقهاء هي القدر المأخوذ مما يمر به التاجر على العاشر [6].

---

[1] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 55 – 56 .

[2] مجمع اللغة العربية, المعجم الوسيط, مرجع سابق, ج 1,باب الجيم, ص 122 .

[3] ياسن محمد أحمد غادي, الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها.(ط: 1؛ لا.م: مؤسسة رام, 1414هـ / 1994م),ص 83.

[4] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 58

[5] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي,معجم مقاييس اللغة , تحقيق: عبد السلام محمد هارون ج 4(لا.ط؛ لا.م: دار الفكر, 1399 هـ /1979م),باب العين, فصل الشين, ص 324 .

[6] علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكساني, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ,ج 4(ط:2؛ لا. م: دار الكتب العلمية, 1406هـ /1986م), ص 38 .

وتبرز أهمية العشور المالية بحيث اعتبر إيراد عام سنوي ودوري تحصّله الدولة كل سنة تستطيع من خلاله تمويل بعض نفقاتها العامة مما يجعله من الأساسيات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة, والتي يمكن أن تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع عن طريق زيادة أو تخفيض مقدارها. والعشور بهذا اللفظ لا تظهر في الموازنة العامة الحديثة للدول الإسلامية لأنها استبدلت وأدخلت ضمن ما يسمى بالضرائب الجمركية[1].

5/ الفيء :

لغة: الفيء أصله من الرجوع لقوله تعالى: W „ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ۚ f الحجرات 09,أي حتى ترجع إلى الحق [2] , من أموال المشركين على المسلمين بلا حرب ولا إيجاف عليه [3].

اصطلاحا: هو كل مال حصل لنا من كفار بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب [4].

يعتبر الفيء من الإيرادات المالية غير الدورية والمؤقتة في الموازنة العامة لأنه لا يتكرر بانتظام سنويا فيها لتوقفه على ظروف الفتوحات الإسلامية, لذلك لا يرى لهذا الإيراد أية أهمية في الموازنة العامة الحديثة للدولة الإسلامية بسبب توقف الفتوحات الإسلامية كما كان في السابق [5] .

---

[1] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 60.

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي, المصباح المنير في غريب الشرح الكبير,ج 2(لا.ط ؛بيروت: مكتبة العلمية, د.ت), كتاب الفاء , باب الياء, ص 486 .

[3] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور,لسان العرب , مرجع سابق ,ج 12 , باب الميم , فصل الفاء, ص 446.

[4] محمد الخطيب الشربيني, مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج , ج 3 (لا.ط ؛ بيروت: دار الفكر, د.ت), 92 –93.

[5] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 63 .

6/ خمس الغنائم :

لغة: أصل الغنيمة في اللغة من غنم الشيء غنما أي فاز به, وغنمه تعني زيادته ونماؤه وغينمية جمعها غنائم, وهو ما أصيب من أموال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون الخيل والركاب[1].

اصطلاحا : وهي ما أخذ من مال حَرْبِيٍّ قَهْرًا بِقِتَالٍ[2].

يعتبر خمس الغنائم كالفيء فإنه يعتبر إيراد مؤقتا واستثنائيا لا يتكرر سنويا في الموازنة العامة بسبب توقفه على الفتوحات الإسلامية, وأما أهميته المالية بالنسبة للموازنات العامة للدول الإسلامية حديثا فإنه لا يشكل أي أهمية كما كان سابقا بسبب توقف الفتوحات الإسلامية[3] .

7/ الهبات والتبرعات والصدقات :

وهي الأموال التي تتلقاها الدولة من الأفراد أو المؤسسات أو الدولة لمساعدتها في تمويل نفقاتها العامة, ولقد حث الإسلام عنها في قوله تعالى: W ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ f البقرة 03.

وتبرز أهمية هذه الموارد التي تعتبر أحد الإيرادات المالية التي تعتمد عليه الدولة في تمويل بعض نفقاتها العامة كالجهاد في سبيل الله وسد حاجات الفقراء والمحتاجين وإقامة المدارس والمستشفيات ...الخ, وكما أن هذا الإيراد يسد بعض الحاجات والمصالح التي قد يعجز الإنفاق العام عن سدها, ومع ذلك فإذا هذا الإيراد لا ينضبط تحت تقدير معين بسبب عدم إثبات نسبته في الموازنة العامة, لأنه قد يزداد في فترات الأزمات وحاجة الدولة إلى المال وتقل في حالة الرخاء وعدم حاجة الدولة لاستغنائها بإيراداتها الأخرى [4] .

---

[1] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور,لسان العرب , مرجع سابق , ج 12, باب الميم, فصل الغين, ص 445– 446.

[2] منصور بن يونس بن إدريس البهوتي, كشاف القناع على متن الإقناع, تحقيق: هلال مصيلحي مصطفي هلال ج 3 (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر, 1402هـ), ص, 77 .

[3] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 64 .

[4] المرجع نفسه , ص 64– 65 – 67 .

8/ إيرادات الأخرى:

وهي مجموعة الإيرادات العامة التي تنضبط تحت تقدير معين إما بسبب ضالة حصيلتها ونسبتها أو لأنها غير ثابتة في الموازنة العامة فهي لا تعتبر من الإيرادات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة كالزكاة والخراج, والتي تتمثل بالأموال التي ليس لها مستحق معين أو التي تعذر معرفة أصحابها كالضوائع واللقط والمغصوبات والأموال المضبوطة مع اللصوص ولم يعرف أصحابها والأموال من مات من المسلمين وليس له وارث معين كل مال لم يعرف مالكه فهو فيء يوضع في بيت مال المسلمين سواء ما كان منه المنقول أو العقار [1] .

الفرع الثاني

النفقات العامة

تعريف النفقات العامة :

لغة : سبق تعريفها لغة في المبحث الأول بعنوان الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

اصطلاحا : ونقصد بأنها مبلغ من المال تابع للدولة, يقوم الإمام باستخدامه في إشباع الحاجات العامة أو النفع العام, وفق ضوابط التشريع الإسلامي [2] .

الضوابط التي تحكم النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي :

هناك مجموعة من الضوابط التي تحكم النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي نذكر منها ما يلي :

1/ ضابط المصلحة العامة والمنفعة العامة :

ونعني به أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين بها تحقيق أكبر منفعة ممكنة, كما يجب إلا يتم تخصيص النفقة العانة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي .

---

[1] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 67.

[2] قرومي حميد, الموازنة العامة لبيت المال "دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي" , مرجع سابق , ص 211 .

كما يقصد بضابط المصلحة العامة ألا يتعارض هذه المصلحة مع مقاصد الشرع الحكيم, وأن تكون لحفظ مقصد شرعي [1], من مظاهر الترشيد في الإنفاق العام مراعاة الأولويات الإسلامية عند إشباع الحاجات فتقدم الضرورات على الحاجيات والحاجيات على تحسينيات وهكذا .ويعتبر الخروج عن هذا الترتيب هلاكا للمجتمع [2].

2/ ضابط العدالة في الإنفاق العام :

تعتبر العدالة لدى جميع الأمم والشعوب المتحضرة وغير المتحضرة الفضيلة الأولى التي تقوم عليها المجتمع, كما أنها ميزان الله في الأرض الذي يؤخذ فيه للضعيف من القوي ومن الظالم للمظلوم وبدونها أو بدون قليل منها فإن مصير هذا المجتمع سيصير إلى انهيار عاجلا أو آجلا[3] .

إن العدالة هي السمة الأساسية للإسلام, فلا شك أنها من مبادئ المال العام في الإسلام,أي الإنفاق العام, الذي يحدث على مرحلتين وهما :

العدالة الإقليمية :

وتعني توزيع المال العام بين الإقليم طبقا لاحتياجاتها الفعلية, بحيث لا يكون هناك إقليم تركز فيه مظاهر الرقي والتقدم, وأقاليم أخرى تعيش العزلة والحرمان .

العدالة الفردية :

ومحتوى هذه العدالة توزيع المال على الأفراد المستحقين, وفق معايير وضعها الله سبحانه وتعالى ورسوله .

فمن فزع نفسه لعمل المسلمين, ومن عجز عن توفير الحياة اللائقة لنفسه وأسرته, ومن عمل للدولة كل هؤلاء وجبت كفايتهم من المال العام .

---

[1] منى قحام , الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي , مرجع سابق , ص 55 .

[2] خليفي عيسى , هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي , مرجع سابق , ص 156 .

[3] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 370 .

وفي ذلك قال بن تيمية [1]: " لا يجوز للإمام أن يعطي أحدًا ما لا يستحقه لهوى في نفسه, من قرابة بينهما أو مودة, نحو ذلك, فضلا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه [2] .

3/ ضابط الإنفاق العام مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة :

بمعنى أن يتم الإنفاق العام بما يتناسب مع القدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

فيما يخص القدرة المالية, فذلك يتعلق بحصيلته الإيرادات العامة, فإذا كانت مرتفعة توسعت الدولة في الإنفاق والعكس صحيح .

أما فيما يخص الأحوال الاقتصادية, فذلك مرتبط بالأحوال الاقتصادية التي تمر بها البلاد, سواء كانت ركودًا أو انتعاشا, ففي حالة الركود تزيد الدولة من نفقاتها لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية, أما في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها خوفا من حدوث تضخم, وتقتصر نفقاتها على النشاط الضروري فقط [3] .

4/ ضابط الالتزام بالحلال والحرام في الإنفاق العام :

يعتبر من أهم الضوابط التي يلتزم بها الإنفاق العام ويعمل من خلالها في الاقتصاد الإسلامي, وقاعدة الحلال والحرام في الإسلام تشمل على العديد من القيم والمثل التي يدعو إليها؛ لأن هذه القاعدة تمتد إلى جميع الأنشطة والسلوكيات الإنسانية سواء منها ما بين الحاكم والمحكوم, أو بين البائع والمشتري...الخ؛ فكل واحدة من وحدات هذا النشاط هي حلال أو حرام وبالتالي فهي إما منفعة أو مفسدة؛ لأن الإسلام إذا منع سلوكا معينا فإن هذا السلوك حرام يجب تجنبه, وإذا دعا إلى آخر أو أباحه فإنه حلال يجوز العمل والانتفاع به, لذا فإن السلوك الإنفاقي لا يشذ عن ذلك حيث تطبق في حقه قاعدة الحلال والحرام .

---

[1] عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد ابن علي بن تيمية الحراني، الحنبلي , مجد الدين أبو البركات فقيه ومحدث ومفسر أصولي ونحوي ومقرئ,ولد بحران سنة 950 هـ تقريبا، وسمع من عمه الخطيب فخر الدين وغيره، ثم ارتحل إلى بغداد، وأقام بها سنين يشتغل في الفقه والخلاف والعربية وغير ذلك، وتوفي بحران يوم عيد الفطر 653 هـ.من تصانيفه: المنتقى من أحاديث الأحكام عن خير الأنام، المحرر في الفقه، منتهى الغاية في شرح الهداية. عمر رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة و معجم المؤلفين,ج 5 (د.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي ,د.ت) , ص 227 .

[2] خليفي عيسى , هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي , مرجع سابق , ص 157 .

[3] المرجع نفسه, ص 158 .

ولأهمية إنفاق المال في الوجوه المشروعة غير المحرمة فإن الله عز وجل جعله من أوائل الأمور التي يسأل عنها العبد يوم القيامة والمحرمات في الشريعة الإسلامية لا تقتصر على الأمور المادية بل قد تشمل كل فعل أو قول يلحق ضرر بالإنسان في دينه أو نفسه أو عقله أو عرضه أو ماله .

والدولة الإسلامية تخضع في تصرفاتها لما تخضع له الأفراد حيث يطبق في حقها قاعدة الحلال والحرام فعليها أن تتحرى الحلال والحرام وتمتنع عن الحرام في داخلها وخرجها, بل قد يكون ذلك في حقها أشد؛ لأن الحاكم في الشريعة الإسلامية وكيل عن المسلمين في الأموال العامة يتصرف فيها بما فيه مصلحة لهم وما لا مصلحة فيه فلا يجوز له ذلك ولا ينفذ تصرفه فيه.والحرام لا نفع فيه ولا مصلحة معتبرة شرعا سواء كانت عامة أو خاصة, لذا فلا يجوز توجيه المال العام إليه, ولا يجوز للحاكم المسلم مثلا في غير ما ضرورة أو حاجة معتبرة شرعا أن يقترض قروضا ربوية أو يفرض على المسلمين ضرائب, كما لا يجوز له أن يقرض الآخرين بفائدة ربوية محرمة [1] لقوله تعالى موجها عباده حكاما ومحكومين: W يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ f البقرة 267.

[1] وليد خالد الشاجي, المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 227 – 232 .

المبحث الثالث

أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

عند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة, فقد يلجأ الدولة إلى البحث عن الوسائل أو الأدوات المالية لسد هذا العجز, فهناك العديد من الأدوات التمويلية التي تقوم الدولة بها أو تلجأ إليها في حالة عجزها ومن بينها التوظيف في الاقتصاد الإسلامي والقروض العامة في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الأول

التوظيف في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر التوظيف أداة من الأدوات التمويلية في عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي والتي تقوم الدولة به في حالة حدوث عجز.

الفرع الأول

تعريف التوظيف

لغة : التوظيف في اللغة من وظف ومنها الوظيفة : ما يقدر للإنسان في كل يوم من طعامٍ أو رزق.وقد وظفته توظيفا [1].

اصطلاحا : يمكن تعريفة شرعا بأنه الفريضة المالية يقررها ولاة الأمر على الموسرين لسد حاجة شرعية بشروط [2].

الفرع الثاني

كيفية استخدام التوظيف في عجز الموازنة العامة

إن التوظيف يعتبر موردًا من الموارد المالية المهمة؛التي يمكن للدولة استخدمها في تحقيق مبدأ التوازن في المجتمع, خاصة وأن جميع الفقهاء قد ربطوا بين مشروعية حق الدولة في التوظيف؛ وبين وجود حاجة عامة لا تكفي الموارد المالية العادية للدولة الوفاء

---

[1] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري , الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, مرجع سابق ,ج 4, مادة وظف , ص 1439 .

[2] وليد خالد الشايجي المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 110 .

بها, كما اشتراط بعضهم أن يكون الإمام عادلا,فإذا طرأت ظروف احتاج فيها المجتمع والدولة الإسلامية إلى الأموال كان لولي الأمر أن يحدد المبلغ الواجب تحصيله على ضوء ما تمليه الحاجات الضرورية للمجتمع, ثم يقوم بالتحصيل من كل فرد على حسب مقدرته ويساوه وذلك بفرض الضرائب العادلة, وهو الرأي الذي اتفق عليه العلماء [1].

والهدف من ذلك هو استثمار أموال التوظيف للمشاريع المربحة

المطلب الثاني

القروض في الاقتصاد الوضعي

تعد القروض العامة من أكثر الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في سد نفقاتها العامة وفي هذا المطلب سنعالج تعريف القروض وكيفية استخدمها في تغطية النفقات العامة .

الفرع الأول

تعريف القروض

لغة : ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه و الجمع قُرُوْضٌ[2].

اصطلاحا : يمكن تعريف القرض العام: بأنه دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها [3].

الفرع الثاني

كيفية استخدام القروض العامة في حالة عجز الموازنة العامة

ومن الدوافع التي تدعوا الدول اللجوء إلى الاقتراض العام أو الحالات التي تلجأ فيها الدول إلى القروض العامة ما يلي :

1/ الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العامة العادية عن تغطية النفقات العامة وخاصة في حالة الأزمات والكوارث التي قد لا تكفي معها الإيرادات العادية بسبب الظروف التي تمر بها الدولة .

---

[1] أ. كردودي صبرينة , تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي " التوظيف والقروض " . أبحاث اقتصادية وإدارية, الجزائر: جامعة بسكرة, العدد 13 , جوان 2013 , ص 300 .

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي, المصباح المنير في غريب الشرح الكبير, مرجع سابق,ج 2, كتاب القاف, ص 498.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق ,ص 148 .

2/ عندما لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة وذلك إما لأنها قد وصلت إلى حدّها الأقصى بحيث لا يصح للدولة بعده أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب وإلا أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى العيشة.

3/ رغبة الدولة في امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمشروعات عن حاجة السوق لمحاربة التضخم في الاقتصاد ثم تقوم برد هذه الأموال بعد انتهاء هذه الظروف الاستثنائية كأن تلجأ الدولة بخصم جزء من رواتب العمال أو بإلزام الشركات والمؤسسات بتخصيص جزء من أرباحها كشراء سندات القرض العام.

4/ استخدامه كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقق النمو والتوازن الاقتصادي مثلا عندما تقل الاستثمارات الخاصة في حالة الكساد والركود وتكون هناك مدخرات فائضة عن حاجة السوق يمكن عن طريق القروض العامة أن تجد لهذه المدخرات فرصا للتوظيف مما يزيد من النمو الاقتصادي ومواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية [1].

5/ تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي لما تتطلبه من دفع الفوائد السنوية المستحقة إضافة إلى تسديد أصل القرض على شكل دفعات أو دفعة واحدة [2].

[1] وليد خالد الشايجي المدخل إلى المالية العامة الإسلامية , مرجع سابق , ص 125 – 126 .

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق ,ص 147 .

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل والذي بعنوانه:الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي أهم الفروق بينهما ما يلي :

1/ إن مفهوم الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي مع ما فيه من تشابه في صورته مع مفهوم الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي, إلا أنه يختلف عنه في بنود الإيرادات والنفقات العامة .

2/تتمثل السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي على الإمام ومشاورته لأهل الحل والعقد, أما في الفكر التقليدي تتمثل في السلطة التنفيذية.

3/ لقد اعتمدت الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي على مبدأ السنوية معظم إيراداتها, نظرا لطبيعة الإيرادات حيث أنها تجبى اغلبها في سنة واحدة " الحول ".

4/ إن الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي يقوم على قواعد أساسية وهي : قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد وقاعدة التراخيص, أما في الاقتصاد الإسلامي فيقوم الإنفاق العام وفق ضوابط شرعية وهي الترتيب والاعتدال والعدالة والحلال والحرام ...الخ .

5/ تلجأ الدولة إلى القيام بالتوظيف في الاقتصاد الإسلامي في حالة عجز الموازنة العامة وعدم كفاية الأموال العامة عن سداد الحاجة ولا تفرض إلا عن الأغنياء بخلاف القروض في الفكر التقليدي .

الفصل الثاني
توظيف الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة

بعد اكتمال صورة الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي, فإنه يمكن الآن وضع تصور شامل لشكل الصكوك الإسلامية ودورها في الموازنة العامة, وفي ظل تطور المصرفية الإسلامية في العقود الماضية وانتشارها في العالم برزت أهمية الصكوك الإسلامية في أسواق رأس المال, وتعتبر الصكوك الإسلامية وحدة من أبرز الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية,فهي تعد من الأدوات التمويلية التي تتيح المشاركة لدعم احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعجز الموازنة العامة وهي جزء من منظومة التمويل الإسلامي ويعد سوقها من أسرع القطاعات نموًا في أسواق التمويل العالمية, بالإضافة لكونها منتجا إسلاميا أصيلا .

وهذا ما سيتم بحثه في هذا الفصل وقد قسمته إلى أربع المباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول : : تعريف الصكوك الإسلامية وأبرز خصائصها

المبحث الثاني : التطور الشرعي للصكوك الإسلامية وضوابطها الشرعية

المبحث الثالث : أنواع وأهداف الصكوك الإسلامية

المبحث الرابع : دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول

ماهية الصكوك الإسلامية وأبرز خصائصها

إن تزايد المؤسسات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة , مما أدي إلى تنوع الأدوات التمويلية الإسلامية في البنوك الإسلامية لذلك تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الوعدة في قطاع المال الإسلامي.

المطلب الأول

تعريف الصكوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصكوك من جانب اللغة والاصطلاح :

لغة: تعدد تعريف الصكوك في كتب اللغة, ومن بين هذه التعاريف :

الصَّكَ في اللغة: هو الذي يكتب للعهدة معرب, أصله جَكْ, ويجمع صكاكً وصُكوكً, وكانت الأرزاق تسمى صِكاكً لأنها كانت تخرج مكتوبة [1].

وجاء في مختار الصحاح :"صَكَّه ضربه وبَابَهُ رد ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ الذاريات 29.

والصَّكُّ كتاب وهو فارسي معرب والجَمْعُ أُصُكٌّ وصِكَاكٌ وصُكُوكٌ [2], وصَكَّتْ وَجْهَهَا لَطَمَتْهُ. وَأَصْلُ الصَّكِّ الضَّرْبُ، صَكَّهُ أَيْ ضَرَبَهُ [3].

---

[1] محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور, تهذيب اللغة.تحق:محمد عوض,ج 09(ط:1؛بيروت:دار إحياء التراث العربي,2001م), ص 318.

[2] زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي, مختار الصحاح, تحق:يوسف الشيخ محمد(ط:5؛بيروت:المكتبة العصرية,1420هـ/1999م),ص 177.

[3] أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري شمس الدين القرطبي, تفسير القرطبي , تحق :أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, ج17 (ط:2؛ القاهرة: دار الكتب المصرية ، 1384هـ - 1964 م), ص 47.

قال النووي [1]: الصكوك والصكاك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضا على صكوك,والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره [2].

اصطلاحا: تعدد تعريف الصكوك الإسلامية عند الفقهاء وعلماء الاقتصاد سوف نذكر البعض منها :

الصكوك هي أوراق مالية قابلة للتداول تثبت ملكية حاملها لأصل مولد لدخل دوري, ويتسم بأنها ذات مخاطر متدنية وإيراد قابل للتوقع ولا يضمن مصدر الورقة رأس مالها "القيمة الاسمية[3]" ولا العائد إلا في حال التعدي والتفريط [4].

الصكوك المالية الإسلامية عبارة عن وثيقة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها,وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها أو دفعة إلى الغير للاستثمار نيابة عنها, وتعمل على ضمان تداوله , ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار [5].

---

[1] يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين محمد بن جمعة بن حرام الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا الحزامي النووي الحافظ الفقيه الشافعي ولد في العشر الأواسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مائة، ونشأ ببلده نوى، قرأ بها القرآن، وقدم دمشق وقرأ التنبيه ، وأقام بها زمنا ، ولزم شيخه الكمال إسحاق بن أحمد المغربي, ,واخذ العلم الحديث والفقه واللغة, ومن تصانيفه :المجموع شرح المهذب وروضة الطالبين والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي, طبقات الشافعيين, تحق أنور الباز(ط:1؛ المنصورة: دار الوفاء, 2004م),ص 911.

[2] أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي,المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج,ج 10(ط:2؛بيروت:دار إحياء التراث العربي,1392هـ),ص 171.

[3] القيمة الاسمية هي القيمة المبينة في السجلات الحسابية لأصل من الأصول. عبد الواحد كرم, معجم المصطلحات الشريعة والقانون عربي فرنسي.(لا. ط ؛ لا.م: لا.ن , 1995م), ص 341 .

[4] محمد علي القري,كيف تتوافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية .ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين, جدة: جامعة الملك عبد العزيز, ص 02 .

[5] عبد الملك منصور,العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على مستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة . بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول , دبي : دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري , 31 ماي 03 جوان 2009 م .

وتعرف أيضا بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباحا شرعيا, تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية [1].

المطلب الثاني

خصائص الصكوك الإسلامية

هناك خصائص تتميز بها الصكوك عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى,و ساهمت في انتشارها انتشارا واسعا, تتمثل في :

1/ كونها وثائق اسمية أو لحاملها, وتصدر بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص, وذلك لتيسير شراء تداول هذه الصكوك, وبذلك يشبه الصك الاستثماري الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة كما أنه يلتقي في ذلك من السندات التقليدية [2] والتي تصدر بفئات متساوية [3] .

2/ لا تمثل الصكوك دينا لحاملها على مصدرها,كما هو الحال في السندات,بل تمثل حصة شائعة في ملكية الموجودات تدر عائدًا من الاستثمار [4] .

3/ تصدر على أساس عقد شرعي, بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها وتختلف أحكام الصك تبعا لاختلاف العقد أو الصيغ الاستثمارية التي تصدر الصك على أساسها, فصكوك المضاربة تحكمها أحكام وضوابط المضاربة,وصكوك الإجارة تخضع لأحكام وضوابط عقد الإجارة الشرعية [5], ويقاس على ذلك سواها من الصكوك استثمارية إسلامية, فإذا تضمنت

---

[1] د.نوال بن عمارة,الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين, مجلة الباحث, العدد 09, 2011 م,جامعة ورقلة, الجزائر, ص 03.

[2] السندات هي وثيقة تثبت حق الشخص في قرض طرحته الدولة أو الشركة في اكتتاب عام, بحيث تضمن الدولة الوفاء بقيمة السند وعوائده في تاريخ الاستحقاق. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي, الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية, www.Kotobarabia.com ,ص 285.

[3] د.معبد علي الجارحي ود. عبد العظيم جلال أبو زيد,الصكوك الإسلامية قضايا فقهية واقتصادية. ورقة عمل مقدمة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي ,الدورة التاسعة عشرة , الإمارات العربية المتحدة, ص 06 .

[4] المرجع نفسه, ص06 .

[5] علي هلال البقوم,الصكوك الإسلامية وآثارها الاستثمارية حاله تطبيقه(البحرين,السعودية,الإمارات,السودان, ماليزيا), مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية, العدد الرابع, شوال 1434هـ/أغسطس 2013م, الأردن, ص 20 .

نشرة الإصدار أو الصك الذي يصدر بناء عليها, حكما يخالف هذه الأحكام لم يكن الصك إسلاميا ولا يجوز إصداره ولا تداوله ولا يحل العائد منه [1].

5/ يشارك المالكون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار,ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك حيث يقوم مبدأ الصكوك الإسلامية على نفس الأسس التي تقوم عليها المشاركات في القواعد المالية الإسلامية, من حيث العلاقة بين المشتركين فيها بالاشتراك في تحمل الخسارة مقابل استحقاق الربح وهو مبدأ الغنم بالغرم [2] وذلك في حدود مساهمة حامل الصك في المشاع [3] .

6/ إن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله,كون الصك ورقة مالية فالأصل أن تكون قابلة للتداول,باعتبار أنها تمثل حصة شائعة فيه,فتداول الصكوك الإسلامية يخضع للشروط الشرعية المتعلقة بطبيعة الموجودات التي تمثلها عند التداول, فإن كانت أعيانا أو منافع فإنها تتداول حسب الاتفاق من حيث السعر أو التأجيل,أما لو كانت الموجودات الممثلة للصكوك إلا بشروط الديون,أو كانت نقودا فقط فلا تتداول إلا بشروط الصرف,وقابلية الصك الإسلامي للتداول تعد من أهم خصائص الأوراق المالية, وذلك لتحقيق الأغراض التي ابتكرت من أجلها هذه الصكوك [4].

7/ يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعيات المترتبة على ملكية الموجودات الممثلة في الصك سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو الهبوط في القيمة, فإن هذه المصاريف تكون على حامل الصك وليس على المستفيد من منفعة الموجودات إلا إذا كانت هذه المصاريف تشغيلية أو دورية منضبطة فإنه يمكن اشتراطها على المستفيد من تلك

---

[1] محسين فؤاد,الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. ورقة عمل مقدمة إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي,الدورة تاسعة عشرة, 2009, ص 21.

[2] الْغرم وَهُوَ مَا يلْزم الْمَرْء لِقَاء شَيْء، من مَال أَو نفس، مُقَابل بالغنم وَهُوَ مَا يحصل لَهُ من مرغوبه من ذَلِك الشَّيْء. أحمد بن الشيخ محمد الزرقا , شرح القواعد الفقهية ,تحق: مصطفى أحمد الزرقا (ط:2؛ دمشق / سوريا : دار القلم, 1409هـ / 1989م) , ص 437.

[3] علي هلال البقوم,الصكوك الإسلامية وآثارها الاستثمارية حاله تطبيقه(البحرين,السعودية,الإمارات,السودان, ماليزيا), مرجع سابق , ص 157 .

[4] محسين فؤاد,الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها, مرجع سابق ,ص 20.

الموجودات ويظل حامل الصك ملتزما بالأعباء المتعلقة بالصيانة الأساسية لأنه مسؤول عن ضمان استمرار تولد المنفعة لهذه الموجودات لأنه يتحمل تبعه هلاكها [1].

8/ إن الصك لا يجزأ في مواجهة الشركة, وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه,فإنه لابد من الاتفاق على أن يمثلهم أمام الشركة شخص واحد [2].

9/ فإذا كانت حصيلة الاكتتاب [3] تستثمر في أنشطة محرمة,كصناعة الخمور والاقتراض بفائدة, فإن الصك الاستثماري لا يعد إسلاميا ولا يجوز إصداره ولا تداوله, ولا يحل الربح العائد منه, لأن إصدار هذه الصكوك وتداولها يعد مساهمة في نشاط محرم, والربح العائد منه هو ربح في نشاط لا يجيزه الشريعة الإسلامية [4] .

المطلب الثالث

أهمية الصكوك الإسلامية

إن إصدار الصكوك من قبل المؤسسات المالية أو الحكومات يكون بدافع الرغبة في زيادة قدرتها على منح التمويل، ومن ثَمَّ زيادة سرعة دوران رأس المال،مما يؤدي إلى زيادة الربحية[5].

يتكون الهيكل المؤسسي لقطاع التمويل من أربعة مكونات رئيسية :البنوك والمؤسسات المالية,وأسواق النقد والمال, والأدوات المالية والنقدية, وسلطات الإشراف والرقابة.وتدخل

---

[1] محسين فؤاد,الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها, مرجع سابق,ص 20 .

[2] زياد الدماغ, دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي . المؤتمر الدولي للمصارف المالية والإسلامية: التفاضي عبر الحدود, ماليزيا :الجامعة العالمية الإسلامية , 2010/06/15م,ص 03 .

[3] الاكتتاب هو جمع الأموال من الجمهور لمنفعة عامة أو لمقاصد خيرية. عبد الواحد كرم, معجم المصطلحات الشريعة والقانون عربي فرنسي, مرجع سابق, ص 61 .

[4] محسين فؤاد,الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها, مرجع سابق ,ص 21 .

[5] د. الشيخ علاء الدين زعتري, الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار , بحث مقدَّم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية),عمان المملكة الأردنية الهاشمية, 2010/7/19, ص 10.

الصكوك ضمن الأدوات المالية والنقدية. ويقوم قطاع التمويل على تخصيص الموارد المالية التي يجتذها من أصحاب الأموال بين الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد. وإذا تحققت الكفاءة في هذا القطاع,فإن الموارد المالية سوف تتنوع على أفضل الاستخدامات الممكنة بحيث يتحقق تعظيم الإنتاج على نحو لا يتصور معه إمكان زيادة إنتاج الدولة عبر إعادة تخصيص الموارد يكون قد وصل إلى مستواه الأمثل.

والصكوك أداة مالية ظهرت على أيدي علماء الاقتصاد الإسلامي,وليست أداة مولدة. وبالتالي فإنه لا يجوز أن نحمل هذه الأداة أوزار التمويل التقليدي,الأمر الذي يحولها من أداة مالية إسلامية إلى أداة مالية تقليدية. والغرض من وراء الصكوك هو جمع الأموال من أصحابها واستخدامها في الاستثمار. والمقصود بالاستثمار في حالة الصكوك هو اقتناء الموجودات المدرة للدخل,بسبب كونها موظفة في نوع من النشاط الاقتصادي هذا الاقتناء يهيئ لقطاع الأعمال الحصول على الموجودات المطلوبة للنشاط بأقل تكلفة تمويل ممكنة, كما يهيئ لحملة الصكوك المشاركة في الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي ومن أمثلة ذلك: أن يتم إصدار صكوك تستخدم حصيلتها في اقتناء لآلات وتأجيرها إلى مصنع إجارة منتهية بالتمليك, أو اقتناء طائرات وبيعها بثمن آجل إلى شركة طيران أو اقتناء مباني والدخول بقيمتها في مشاركة مع شركة صناعية أو تجارية [1] .

وتعتبر الصكوك الإسلامية أداة تساعد على الشفافية, وتحسين بنية المعلومات في السوق, لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض, مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق .

[1] د.معبد علي الجارحي ود. عبد العظيم جلال أبو زيد,أسواق الصكوك الإسلامية وكيفية الارتقاء بها. ورقة عمل مقدمة إلى ندة الصكوك الإسلامية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية, جدة: جامعة الملك عبد العزيز, 10-1431/06/12هـ الموافق لـ 24-2010/05/25م, ص 09, د.معبد علي الجارحي ود. عبد العظيم جلال أبو زيد,الصكوك الإسلامية قضايا فقهية واقتصادية, المرجع السابق, ص 07.

ويتضح مما سبق ونتيجة لزيادة الاهتمام بإصدار الصكوك الإسلامية وتوسعها سيؤدي حتما إلى زيادة تداول الأدوات المالية وتنشيط السوق المالية الإسلامية وتجاربها مع احتياجات المدخرين والمستثمرين والدولة بآليات تستبعد الفوائد المحرمة شرعا [1].

الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق [2].

[1] د.نوال بن عمارة,الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين, مرجع سابق, ص 02 .

[2] د. الشيخ علاء الدين زعتري, الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار, مرجع سابق , ص 10 .

المبحث الثاني

نشأة وتطور الصكوك الإسلامية وضوابطها الشرعية

شهدت الصكوك الإسلامية في العالم نموا متزايد بفعل الطلب العالمي لها , مما اعتبروها أهم الأدوات المالية الإسلامية في تمويل المشاريع, ومدى علاقتها بالضوابط الشرعية التي تجعلها خالية من المخاطر, لذلك شهدت الصكوك انتشارا سريعا في الدول الإسلامية .

المطلب الأول:

نشأة وتطور الصكوك الإسلامية

الفرع الأول

نشأة الصكوك الإسلامية

إن فكرة التصكيك نشأت وطرأت على ساحة العالم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري [1] بإصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري [2], فتعود نشأة الصكوك الإسلامية إلى عام 1983م، وذلك بعد أن اتضح أن البنك المركزي الماليزي "بنك إسلام ماليزيا" – أول بنك إسلامي في ماليزيا– عن تملك السندات الحكومية [3] أو سندات الخزانة؛ كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمار [4] لا تحتوي في آلياتها على ربا.

---

[1] الرهن العقاري هو عقد يبيح للدائن حق وضع يده على عقار مدينه, فيقبض غلته ويقيدها على الفوائد أولا, ثم على أصل المال المطلوب له ثانيا, حتى يستوفي دينه كاملا فيقوم بفك الرهن على العقار. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ,الموسوعة الاقتصادية الاجتماعية, مرجع سابق , ص 263 .

[2] . الشيخ علاء الدين زعتري, الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار,مرجع سابق , ص 11.

[3] السندات الحكومية هي سندات التي تصدها الحكومة للاكتتاب العام وتمثل قروضا تحصل عليها الحكومة من الأفراد أو الهيئات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وقد تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل . المرجع نفسه, ص 285 .

[4] شهادات الاستثمار هي سند قرض بفائدة مخصص للاستثمار يتضمن تار يخا معينا للاستحقاق. عبد الواحد كرم, معجم المصطلحات الشريعة والقانون عربي فرنسي , مرجع سابق, ص 254.

الفرع الثاني

تطور الصكوك الإسلامية

من حيث التطور الكمي لإصدارات الصكوك الإسلامية: فإن الواقع يشير إلى نجاح باهر في فترة وجيزة، حيث بدأ سوق الصكوك الانتعاش عملياً في ماليزيا عام 2002؛ حين تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها، واحتلت المصارف الإسلامية الماليزية المركز الأول في إصدارات الصكوك منذ 2002.

وتنامت الصكوك الإسلامية في دول الخليج العربي حيث كان هذا النمو يقوده مصدر النفط، ولعل أشهر هذه الصكوك هي الصكوك التي أصدرها بنك دبي الإسلامي لإصدار 13.5 مليار دولار، وبنظر أكثر دقة فقد تقدمت الإمارات إلى المرتبة الأولى عالميا في إصدار الصكوك منذ 2006 حتى عام 2009 بقيمة 29.1 مليار دولار.

ووصل حجم الصكوك الإسلامية في العالم إلى 43 مليار دولار في 2007، و15.3 مليار دولار في 2008، و24 مليار دولار في نهاية 2009, وفي نفس السنة بلغ عددا كبيراً من الإصدارات من البحرين والكويت وقطر، كما أن عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومن بينها مصر تتجه نحو إصدار صكوك إسلامية، كما أن بعض دول أوروبا كألمانيا وفرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو استخدام الصكوك الإسلامية, وإن حجم إصدارات الصكوك في الربع الثالث من عام 2012 بلغ حوالي 40 مليار دولار ليصل إلى 109 مليارات دولار وهو ما يمثل حوالي 7% زيادة عن نفس الفترة للعام السابق، وبذلك يصل حجم إصدارات الصكوك خلال عام 2012 إلى 532 مليار دولار مقارنة بـ 528 في عام 2011، بينما وصل إجمالي قيمة إصدارات الصكوك من يناير 1996 إلى سبتمبر 2012 قيمة 396 تريليون دولار وعدد 2790 إصدارات.

إن ماليزيا تشهد أكبر عدد إصدارات للصكوك ويصل إجمالي قيمة إصداراتها 267 مليار دولار، وإجمالي عدد الإصدارات 1897 صكا، وبذلك تنفرد الحكومة الماليزية والممثلة في البنك المركزي الماليزي بما يقرب من 51% من إجمالي إصدارات الصكوك عالميا من تلك الفترة.

إن تركيا أصدرت أول صكوك سيادية بلغ حجمها 105 مليارات دولار، وقد طرحت البنوك الإسلامية التركية حتى الآن إصدارين فقط للصكوك، كلاهما طرحه بنك كويت ترك المملوك بنسبة 62% لبيت التمويل الكويتي الذي جمع 450 مليون دولار في عامي 2010 و2011.

أما من حيث التطور النوعي: فمن المعلوم أن الصكوك الإسلامية بدأت بنوع واحد من الإصدارات وهو "صكوك المقارضة الإسلامية" وتطورت الأنواع بعد ذلك حتى وصلت إلى أربعة عشر نوعا من الصكوك [1].

المطلب الثاني

الضوابط الشرعية للصكوك الإسلامية

توجد هناك ضوابط تحكم الصكوك الإسلامية من حيث العموم وهي كالآتي :

1/ لا يجوز للشريك أو المضارب أو الوكيل أن يتعهد بالشراء بالقيمة الاسمية ويجوز له الوعد بالشراء بالقيمة السوقية أو بثمن يقدر الخبراء عند البيع أو بما يتفقان عليه وقت البيع[2].

2/ يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية كالمشاركة . والسلم . والإستصناع. والإجارة ونحو ذلك من العقود التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3/ بضبط الصكوك أحكام المشاركة ومنها خلط الأموال والمشاركة في الربح والخسارة وذلك تطبيقا لمبدأ الغنم بالغرم.

4/ يكون للشركة المصدرة للصكوك شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص المشتركين في الصكوك وهي المسؤولة عن إدارة الصكوك .

5/ يتولى إدارة الصكوك الشركة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقا نفقة المضاربة. وأحيانا قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الشركة المصدرة (التي تقوم بالإدارة

[1] د.أحمد جابر بدران , الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق , مجلة المسلم المعاصر, المنشور عدد 152, لبنان, الثلاثاء 19 أغسطس 2014 , ص 03 -04-05 .

[2] محمد علي القرى, كيف تتوافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية, مرجع سابق , ص 05 .

على أن تقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد الوكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلا عن عقد المضاربة .

6/ يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتساب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الشركة المصدرة للصكوك. ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد إنهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك [1].

7/ يجوز أن يتدخل طرف ثالث لضمان رأس مال الصكوك أو ضمان حد أدنى للعائد ويقوم بذلك على سبيل التبرع والمروءة.مثل الحكومة ولقد أجاز الفقهاء ذلك [2].

8/ إذا حدثت خسارة لا قدر الله تقصير أو إهمال أو تعدي من الشركة المصدر للصكوك والتي تتولى الإدارة. فتكون على المشاركين وليس على الشركة (المدير) والتي تكون قد خسرت جهدها .

9/ لا تثبت ملكية الأرباح الموزعة الدورية (العشرية) تحت الحساب إلا بعد سلامة رأس المال وفقا لمبدأ "الربح وقاة . ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المسية لرأس المال" أو المفهوم الحسابي "لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال" [3].

10/ يتم قياس العوائد (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقا لمبدأ المحاسبة الفعلية أو المحاسبة الحكمية (التقديرية) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك.

11/ يتم تداول الصكوك في سوق الأوراق المالية أو بأي وسيلة بديلة مناسبة وفق الضوابط الشرعية.المساومة ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المساومة والتراضي بين البائع والمشتري وذلك كله في ضوء اللوائح والشروط التي تنظم ذلك.

12/ يجوز للجهة المصدرة للصكوك أن تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حاملها حسب القيمة السوقية لها أو بالسعر الذي تعرضه ويثر ذلك بالتراضي بين الطرفين ويتم استهلاك

---

[1] د. عبد الله بن محمد المطلق, الصكوك . عرض مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية, جدة :جامعة الملك عبد العزيز, 06/11/ 1431هـ الموافق لـ 24-2010/05/25م ,ص 16 .

[2] حسين حسين شحاتة, مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية, جامعة الأزهر, ص 05-06 .

[3] د. عبد الله بن محمد المطلق, الصكوك, مرجع سابق ,ص16 .

الصكوك إما مرة واحدة في نهاية الأجل المشروع أو العملية أو العملية أو على فترات دورية وهذا ما يطلق عليه إطفاء الصكوك ويجب الإثارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب [1].

[1] حسين حسين شحاتة, مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية, مرجع سابق, ص 05 – 06 .

المبحث الثالث

أنواع وأهداف الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد والتي لها دور بارز في توفير التمويل وإدارة السيولة , مما أدي إلى تنوع الصكوك الإسلامية في هذه الفترة .

المطلب الأول

أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة ويوجد أكثر من أربعة عشرة نوعا من الصكوك الإسلامية وهناك صكوك أكثر انتشارا من الصكوك الإسلامية الأخرى والتي يمكن حصرها في الأنواع التالية :

1/ صكوك المضاربة:

وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ويتمثل مالكي الصكوك أصحاب رأس المال[1] .

2/ صكوك المشاركة:

وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع .أو تمويل نشاط على أساس المشاركة ويصبح المشروع ملكا لحامل الصكوك . وندار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس الضاربة.

3/ صكوك الشركة:

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الشركة بتعيين أ حد الشركاء لإداريها [2].

---

[1] كمال توفيق حطاب, الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة . بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول, دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري, 05/31 إلى2009/06/30م,ص 12 .

[2] أحمد بن عبد الرحمن الجبير, الصكوك الإسلامية,جريدة الرياض الاقتصادي, العدد 14489 , الأحد 1429/02/17هـ الموافق لـ 2008/02/24م .

4/ صكوك المرابحة :

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة , وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحامل الصكوك .

5/ صكوك الاستصناع :

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك (مصدر الصكوك البائع) [1].

6/ صكوك السلم:

هي صكوك تمثل ملكية شائعة في رأس المال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع , ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع وذلك بعد استلامها وقبل بيعها وتمثل الصكوك حينما ملكية شائعة في هذه السلع [2].

7/ صكوك الإجارة:

هي وثائق متساوية القيمة ,تمثل حصصا شائعة في منافع أو خدمات عين معينة أو موصوفة في الذمة ويمكن أن تصاغ من صكوك الإجارة خمسة أنواع والتي تكن منتشرة مثل الصكوك الأخرى وهي [3].

أ/ صكوك ملكية الأصول:

وهي أكثر أنواع الصكوك الإسلامية انتشارا, وهي مالك موعود باستئجار أصول ما يعرض بيعها استيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها,وتصبح مملوكة لحملة الصكوك [4].

---

[1] علي هلال البقوم,الصكوك الإسلامية وآثارها الاستثمارية حاله تطبيقه(البحرين,السعودية, الإمارات,السودان, ماليزيا), مرجع سابق , ص 22 .

[2] كمال توفيق حطاب, الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة, مرجع سابق, ص 15 .

[3] أسامة عبد الحليم الجورية,صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية, معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية, قسم الدراسات العليا , ص 69 .

[4] صفية أبو بكر, الصكوك الإسلامية, بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول و دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري, 05/31 إلى2009/06/30م,ص 12 .

ب- صكوك ملكية منافع الأعيان :

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة, أو وسيط مالي ينوب عنه, لفرض تأجير تلك العين , أو إعادة تأجيرها , واستفاد أجرها من حصيلة الاكتتاب فيها , وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك .

ج- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة أو الموصوفة في الذمة :

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مؤجر) يعرض إعادة إجارتها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها, وتصبح منفعة مملوكة لحمة الصكوك [1].

د- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين أو من طرف موصوف في الذمة:

وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها , وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك [2].

8/ صكوك المغارسة:

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ,ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس [3] .

9/ صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع معين على أساس المزارعة , ويصبح لحملتها نصيب في المحصول وفق ما حدد العقد[4].

---

[1] كمال توفيق حطاب, الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة, مرجع سابق , ص 14 .

[2] صفية أبو بكر, الصكوك الإسلامية, مرجع سابق , ص 09 .

[3] علي هلال البقوم,الصكوك الإسلامية وآثارها الاستثمارية حاله تطبيقه(البحرين,السعودية,الامارات,السودان, ماليزيا), مرجع سابق , ص 22 .

[4] حكيم براضية, التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , قسم علوم التسيير, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف,2010/ 2011م , ص 90 .

10/ صكوك المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة. ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس [1].

11/ صكوك الوكالة:

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار يعين وكيل من حملة الصكوك لإدارتها [2].

12/ صكوك الاستثمار:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله [3] .

المطلب الثاني

أهداف ومزايا الصكوك الإسلامية

هناك مجموعة دوافع لعملية الصكوك تعود على المؤسسات أهمها :

1/الصكوك بديلا للسندات :

يعتبر الصكوك بديلاً لوسائل الحصول على التمويل الأخرى مثل الاقتراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، وما ينطوي عليه كلاهما من قيود ومشكلات.

2/ زيادة السيولة :

تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها. وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في

---

[1] حكيم براضية, التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ,مرجع سابق, ص 90.

[2] أحمد بن عبد الرحمن الجبير , الصكوك الإسلامية, مرجع سابق .

[3] **أ. د.** علي محيي الدين القرة داغي, صكوك الاستثمار تأصيلها وضوابطها الشرعية ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية , www.qaradaghi.com .

الصكوك الإسلامية .ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل [1].

3/ تنويع مصادر التمويل :

أي توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال الأزمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة . كما تعمل على الموائمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطرة .

4/ تقليل مخاطر التمويل:

فمن المعلوم أن المنشأة التي تريد تصكيك بعض أموالها لا تكون مسؤولة عن الوفاء بها لحملة الصكوك . لان التصكيك هي عملية بيع حقيقي للأصول إلى المنشاة المتخصصة .ومن ثم بيع حقيقي إلى حملة الصكوك وبذلك تكون نقله
مخاطر الائتمان [2] إلى الغير [3] .

5/ الدمج بين الأسواق الائتمان وأسواق رأس المال :

إن الدمج بين الأسواق يؤدي إلى تنشيط السوق المالية من خلال تداول الأوراق المالية التي تصدر عن الأصول محل الصكوك [4].

6/ يعتبر مصدر تمويلي من خارج الميزانية :

فمن المعلوم أن عملية تصكيك أصول المنشأة المنشئي سوق يخفي رصيد الأصول من الميزانية العمومية .لأنه تم بيع الأصول إلى الشركة المتخصصة ويحل محلها (في ميزانية المنشأة المنشئ) ثمنها التي تدفعه إليه الشركة المتخصصة .وفي نفس الوقت ينخفض قيمة مجمع الاستهلاك . وبالتالي ترتفع قيمة الأصول في ميزانية المنشأة المنشئ. وهذا يزيد من قيمة معدل كفاية رأس المال هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أن أي منشأة لديها ديون على الغير تستقطع من إيراداتها نسبة معينه لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في

---

[1] د.نوال بن عمارة,الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين, مرجع سابق , ص 03 .

[2] الائتمان هو تنازل عن مال حاضر لقاء مال مستقبل. عبد الواحد كرم, معجم المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية عربي فرنسي , مرجع سابق , ص 04 .

[3] زياد الدماغ, دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي, مرجع سابق, ص 04 .

[4] عمر عبد الحليم ,الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها , مرجع سابق, ص06 .

تحصيلها وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للمنشأة عامة.ولكن عندما يتم استخدام التصكيك سوف يلغي رصيد المخصص ويرد الإيرادات. وبالتالي لا يظهر في الميزانية لأن الأصول الخاضعة لذلك تم بيعها أساسا [1].

[1] زياد الدماغ, دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي, مرجع سابق, ص 04 -05 .

المبحث الرابع

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية

يظهر عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تجاوز الإنفاق العام للإيرادات العامة التي يمكن للدولة أن تحققها, ومن هذا المنطلق تقوم الدولة أو تلجأ إلى إحدى أدوات التمويل الإسلامية لسد احتياجاتها التمويلية ومن بين هذه الأدوات الصكوك الإسلامية .

المطلب الأول

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

تعتبر الصكوك الإسلامية أداة فعالة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ومن خلال توظيفها في العديد من المجالات والمشاريع والقطاعات الاقتصادية, كل بحيث خصائصها ومميزاتها لفاعليتها في قطاع دون آخر وتفصيل ذلك كالآتي:

1/ دور صكوك المضاربة والمشاركة الحكومية في تمويل احتياجات الدولة :

وهذا النوع من الصكوك السيادية يناسب تمويل المشاريع المولدة أو المدرة للدخل أو الإيراد وفقا لصيغة المضاربة أو المشاركة على أن يشارك المكتتبون في الربح أو الخسارة في نتيجة الأعمال للمشروع, مثلا إنجاز طريق عام يتقاضى رسوما من مستعمليه أو محطات الطاقة الكهربائية والموانئ وغيرها . ويمكن للدولة أن تقوم بالشراء حصص حملة صكوك المضاربة أو المشاركة بالتدرج وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة و وهذا ما يعرف بالمشاركة المتناقصة [1].

2/ تمويل مشاريع الدولة بصكوك الإجارة :

يمكن استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية, إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية, من خلال

[1] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية . بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي تحت عنوان : إدارة المخاطر التنظيم والإشراف , عمان الأردن : معهد الدراسات المصرفية, , المنعقد في 60- 07/ 10 / 2012 , ص 04.

إصدار صكوك الأعيان المؤجرة, كما يمكن استخدام صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشروعات في قطاعات مهمة كالتعليم والصحة....الخ [1] ,كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية [2] .

3/ تمويل مشاريع الدولة بصكوك السلم :

تستخدم صكوك السلم على نطاق أوسع من غيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات وذلك مثل الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة لدى الحكومات, فتقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبموصفات معينة في وقت محدد في المستقبل [3], وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري [4] .

4/ تمويل الدولة عن طريق صكوك المرابحة :

تعتبر المرابحة أداة تمويل رئيسية واسعة الانتشار, ويتم التمويل بصكوك المرابحة من خلال بيع الدولة أصولا أو سلعا وتسليما فورًا مع تأجيل تحصيل الثمن إلى أجل أو آجال يتم الاتفاق عليها حيث يتم ذلك من خلال أسلوب المرابحة [5], وهنا يمكن للمنشأة شراء معدات وتجهيزات أو خامات, وذلك من خلال إصدار صكوك المرابحة بناءًا على طلب المنشأة,

---

[1] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, غدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية, مرجع سابق , ص 05 .

[2] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ماليزيا, سطيف 01 :جامعة فرحات عباس, , جزائر, يوم 05- 06 / 05/ 2014, ص 09 .

[3] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, غدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية, مرجع سابق , ص 05 .

[4] د.نوال بن عمارة,الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين, مرجع سابق , ص 05.

[5] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, غدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية, مرجع سابق , ص 05 .

واستعدادها لشراء ما تطلبه بثمن التكلفة والربح الذي تقدمه مع بيان مدة الوفاء وضمانات الإصدار في كل حالة على حدة[1] .

5/ تمويل الدولة عن طريق صكوك الاستصناع :

يشهد التطبيق المعاصر للصكوك الإسلامية في تمويل الاحتياجات الرسمية استخدام صيغة الاستصناع في توفير الأجهزة المصنعة للمؤسسات الحكومية مثل التمويل لتصنيع منتجات محددة للدولة أو إنشاء المباني والطرق ومد الجسور أو إنشاء محطات الطاقة الكهربائية وتحلية المياه, وغيرها وذلك من خلال الاتفاق مع الممول أو من يمثله على بناء المشروع وتسليمه للدولة عند إنجازه, على أن يتم تقسيط الثمن خلال فترة زمنية محددة وهذا ما يعرف بأسلوب الاستصناع[2] .

المطلب الثاني

دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن للصكوك الإسلامية دور فعال وبارزًا في تمويل المشاريع الكبرى في الدولة وتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية ويتمثل دورها في :

1/ دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية :

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وتنوع آجالها, وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية, وتنوع أغراضها, وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد, ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه, إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة(خاصة في حالة عدم ربط عوائدها بمعدل الفائدة) لأنها لا تتعامل به أصلا, كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم إيجابيا, لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع

[1] زياد الدماغ, دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي, مرجع سابق, ص 14 .

[2] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, غدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية, مرجع سابق , ص 05 .

المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد الصكوك الممثلة لتلك الأصول (أعيان مؤجرة)[1].

2/ دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية :

إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خيارًا أمثلا خاصة بالنسبة للدول النامية, وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية, إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يمكن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية, وإنما في طريقة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة, فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية, وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات اللإستخراجية والحرفيين, في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات, وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية, تبقي صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية,التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمتية, وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال, وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته [2] .

---

[1] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر, مرجع سابق , ص 08 .

[2] أ.د.معطي الله خير الدين وأ.شرياق رفيق, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية . الملتقي الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي, قالمة: جامعة قالمة, يومي 03- 04 / 12/ 2012, ص 253 .

3/ دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع البنية التحتية والتنموية:

الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البني التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة,وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر

فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام .

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها, لا بغرض الربح كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود....الخ. وسائر مشروعات البنية التحتية, حيث تكون الحكومة هنا هي تستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة هلاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة, ثم تقوم الحكومة – بصفتها مستأجرا – بإتاحة تلك المشاريع للموطنين لاستخدامها والانتفاع بها [1].

فالصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة وبآجال مختلفة, ففي الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصادياتها وجذب أموال المستثمرين الأجانب وتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة ومن أمثلة تلك الإصدارات:صكوك التأجير التي أصدرها المصرف المركزي لمملكة البحرين, شهادات الاستثمار المالي والتي أصدرتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي لتمويل القطاعات رئيسية مثل الصحة والتعليم.....الخ [2].

[1] سليمان ناصر وربيعة بن زيد, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر, مرجع سابق , ص 09 .

[2] أ.د.معطي الله خير الدين وأ.شرياق رفيق, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية , مرجع سابق , ص 254 .

خلاصة الفصل الثاني :

في الأول : يتضح لي من خلال المفاهيم في هذا الفصل بعنوانه توظيف الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة :

حيث لاحظت في المباحث الثالث الأولى بأن الصكوك الإسلامية تعتبر أداة من الأدوات التمويلية الإسلامية للتنمية الاقتصادية وتساهم في جذب شريحة كبيرة من رؤوس الأموال وتساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية, وكان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970م و حيث تطرقت في المبحث الأخير بأنها أداة فعالة لتوفير السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطوير أنشطتها الاستثمارية, وتتيح للحكومات الحصول على تمويل لمشروعاتها وخاصة التنموية والبنية التحتية, وتساهم أيضا في تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة وتطوير سوق المال .

الخـاتمـة

الحمد الله على التمام في البدء والختام والدوام والصلاة والسلام على النبي وصحبه الكرام, وبعد : فقد تم بحمد الله إنجاز هذه الرسالة والتي تناولت موضوع " دعم الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي " وللإجابة عن الإشكال المطروح في أوله فقد زيلت رسالتي بأهم النتائج المتحصل عليها والتوصيات المتوصل إليها :

أولا : النتائـج

1/ إن الموازنة العامة هي جزء من المالية العامة للدولة هي عبارة عن تقدير تفصيلي ومعتمد لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة مالية واحدة .

2/ تعتبر الموازنة العامة خطة مالية تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

3/ تعتبر الزكاة أهم إيرادا من الإيرادات الأخرى في الاقتصاد الإسلامي التي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

4/ إن الإيرادات في الاقتصاد الإسلامي تنوعت وتعددت شملت كل من الزكاة والخراج والعشور والفيء والجزية .....الخ بخلاف الإيرادات في الاقتصاد الوضعي شملت كل من الضرائب والرسوم ودخل أملاك الدولة .

5/ تعتبر كل من التوظيف والقروض العامة إحدى أدوات التمويل لسد عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي والإسلامي وهي الإجابة للإشكالية الفرعية الثانية.

6/ الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها في الموجودات الصادرة بموجبها.

7/ إن الصكوك الإسلامية أداة للتحكم في السياسة النقدية وهي أيضا أداة فعالة في التعامل بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية .

8/ تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية التي تحقق التنمية الاقتصادية .

9/ إن الصكوك الإسلامية تفتح للمجتمع مجالات استثمارية واسعة لتوظيفها في مشاريع تنموية بناءة .

10/ تتيح الصكوك الإسلامية للمجتمع فرص لسداد العجز في موازنة الدولة, وتمكينها من تمويل مشروعات التنموية وتحقيق التوازن الاقتصادي .

11/ إن الصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على السندات وهي الإجابة للإشكالية الفرعية الثانية .

12/ الحاجة إلى توسيع قاعدة الاستثمار ومن خلال طرح الصكوك وإيجاد البنية التشريعية لإصدار الصكوك وإدراجها وتداولها .

13/ إن الصكوك الإسلامية أداة تساعد على الشفافية , وتحسين بنية المعلومات في السوق, لأنه يتطلب العديد من الإجراءات, ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض , مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق وتنشيطه عبر تعبئة مصادر تمويل جديدة وهي الإجابة للإشكالية الفرعية الأولى .

14/ تعمل الصكوك الإسلامية على تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر التمويل جديدة وتنويع المعروض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول الصكوك الإسلامية .

15/ يجب أن يشارك حامل الصك في الغنم وأن يتحمل من الغرم بنسبة ما تمثله صكوكه من ملكيته, ولا يجوز أن يتقدم المصدر لحملة الصكوك ضمانا لأصل قيمة الصك إلا في حالة تعديه أو تفريطه, كما لا يجوز أن يضمن لهم مقدارا محددا من الربح .

ثانيا : التوصيات

بناء على ما سبق من خلال النتائج المستخلصة, نلخص أهم التوصيات المتوصل إليها:

1/ فإن الحاجة إلى تطوير هذه الأدوات أمر من الأهمية بمكان في عصرنا فدعم الصكوك الإسلامية للموازنة العامة دعت الحاجة إليه , مما جعله يتوسع ليشمل رقعة الاقتصاد الإسلامي في تطور وابتكار.

2/ التخلي عن نظام الأوراق المالية المدعمة برهونات, والقيام بنظام جديد ويعتبر بديلا شرعيا وهو الصكوك الإسلامية .

3/ سن قانون خاص بالصكوك الإسلامية في الدستور الجزائري مع تحديد طبيعة عملها في كل قطاع .

آفاق البحث :

1/الإجراءات والالتزامات الخاصة بقانون الصكوك الإسلامية , فهذه الأداة تعتبر من أدوات المالية المعاصرة .

2/ البيئة المؤسساتية المناسبة لعمل الصكوك الإسلامية في الجزائر لتمويل الموازنة العامة .

خاتمـة

وفي الختام نرى دراستي هذه ما هي إلا محاولة بحثية متواضعة في مجال الاقتصاد الإسلامي, ونأمل أن يستفيد منها الباحثين وكل من اطلع عليها .

ونسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أن يزدنا علمًا, وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان, وما كان صوابا فمن الله وحده, هذا ما تيسر إيراده وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين وصلى الله على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

فهرس الآيات القرآنية

الآية أو شطرها – السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة [2]		
﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾	03	28
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾	267	32
سورة الحجر [15]		
﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾	19	09
سورة الإسراء [17]		
﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾	100	16
سورة الحجرات [49]		
﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ ﴾	09	27
سورة الذاريات [51]		
﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾	29	38
سورة النجم [53]		
﴿ Æ Ÿ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ﴾	32	25

10/ د. غازم عناية, أصول المالية العامة السلمية . ط: 1؛ بيروت لبنان: دار بن حزم, 1414ى 1993ـ .

11/ د. منذر القح , الإيرادات العامة لمدلة في صدر السلـ تطبيقاتها المعاصرة . ط:1؛ جدة: المعهد لسلمي لبحث لتدريب, 1420ى / 2000ـ .

12/ د. يزيو حماد, معجـ المصطحات لتالمالية لتالقتصادية في لغة الفقهاء . ط: 1 ؛ جدة : دار البشير , 1429 ى / 2008ـ .

13/ د.حمدم بن محمد بن صالح , نكازف المكازنة العامة دراسة مقارنة بين الفقه الوضعي لتالسلمي .ط: 1؛ الرياض:دار النفائس, 1433 ى / 2013 ـ .

14/ زين الدين أبك عبد ال محمد بن أبي بكر بن عبد القادر, مختار الصحاح, تحقي :يكس الشيخ محمد. ط:5؛بيروت:المكتبة العصرية, 1420ق/ 1999ـ.

15/ الشربيني محمد الخطيب, مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج , ج 3 ل.ط ؛ بيروت: دار الفكر, د.ت .

16/ الشيباني أبك الحسن عمي بن أبي الكرـ محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريـ بن عبد الكاحد, أسد الغابة. ل.ط؛ بيروت :دار الفكر, 1409ى / 1989ـ.

17/ عبد الكاحد كرـ, معجـ المصطحات الشريعة كالقانكف عربي فرنسي. ل. ط ؛ ل.ـ: ل.ف , 1995ـ .

18/ الفيكمي أحمد بن محمد بن عمي, المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . ل.ط؛ بيروت: مكتبة العممية, د.ت .

19/ القرطبي أبك عبد ال محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح النصارم شمس الدين, تفسير القرطبي, تح : أحمد البردكني كابراهيـ أطفيش . ط:2؛ القاهرة: دار الكتب المصرية ، 1384ى - 1964 ـ .

20/ كحالة عمر رضا بن محمد راغب بن عبد الغني ك معجـ المؤلفين . ل.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي , د.ت .

القانون الجنائي المغربي، القسم العام، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، 2010/2011.

8/ د. الشيخ علاء الدين زعتري، الصكوك التعاونية، أنواعها، أهميتها ودورها في التنمية، حجية إصداراتها، تحديات الصدار ، بحث مقدّم لكرسي الجمعية التي أقامتها شركة BDO بعنوان)الصكوك السلمية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية(,عمان المملكة الأردنية الهاشمية , 2010/7/19.

9/ د. عبد الله بن محمد المطلق , الصكوك ,عرض موجز إلى ندوة الصكوك السلمية, جدة : جامعة الملك عبد العزيز, 11/06/ 1431ى الموافق ل 24-2010/05/25..

10/ د .أحمد جابر بدران , الصكوك كأداة لتمويل بين النظرية والتطبيق , مجلة المحاسب المعاصر, المنشور عدد 152, لبنان, الثلاثاء 19 أغسطس 2014.

11/ د.أشرف دوابه, دعوى الفسخ لعدم أداء الجمعية العامة للدولة " بحث تحليلي موجز إلى مندوبي قضايا الدولة الفقهية الرابع المنعقد بالجمعية المغربية" , الرباط , 30 مارس 1 أبريل 2009..

12/ د.محمد عيد الجارحي ود. عبد العظيم جمال أبو زيد,أسواق الصكوك السلمية كأدوات تمويل الاستثمار بديلا . كلمة عميد مقدمة إلى ندوة الصكوك السلمية بالتعاون مع مجمع الفقه السلمي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر السلمي كالمعهد السلمي للبحوث والتدريب التابع للبنك السلمي للتنمية, جدة: جامعة الملك عبد العزيز, 10-1431/06/12ق الموافق ل 24-2010/05/25..

13/ د.محمد عيد الجارحي ود. عبد العظيم جمال أبو زيد,الصكوك السلمية قضايا فقهية كاقتصادية. كلمة عميد مقدمة إلى منظمة المؤتمر السلمي لمجمع الفقه السلمي الدولي ,الدورة التاسعة عشرة , الامارات العربية المتحدة .

14/ د.نك بف عمارة,الصك السلمية لدكريا في نطكير السك المالية السلمية نجربة السك المالية السلمية الدكلية البحرين, مجمة الباحث, العدد 09, 2011ـ, جامعة كرقمة, الجزائر.

15/ زياد الدماغ, دكر الصك السلمية في دعـ المكازنة العامة مف منظكر نمكي إسلمي. المؤنمر الدكلي لمصارف المالية كالسلمية: الناضي عبر الحدكد, ماليزيا : الجامعة العالمية السلمية , 2010/06/15ـ.

16/ سعد بف حمداف الهكاني , المكازنة العامة في الفنصاد السلمي .)ط: 1 ؛ المممكة العربية السعكدية: المعيد السلمي لمبحكث كالندريب "البنك السلمي لمننمية", 1417ى / 1997ـ (.

17/ سميماف ناصر كربيعة بف زيد, إدارة مخاطر الصك السلمية الحككمية دراسة نطبيقية عمى صكك الحككمة السكدانية . بحث مقدـ إلى المؤنمر الدكلي الخامس حك المصرفة السلمية كالنمكي السلمي نحت عنكاف : إدارة المخاطر الننظيـ كالشرا , عماف الردف : معيد الدراسات المصرفية, المنعقد في 06- 07/ 10 / 2012.

18/ سميماف ناصر كربيعة بف زيد, الصك السلمية كأداة لنمكي الننمية الفنصادية كمدل إمكانية السنفادة منيا في الجزائر . بحث مقدـ إلى المؤنمر الدكلي حك منجات نطبيقات البنكار كالينددسة المالية بيف الصناعة المالية النقميدية كالصناعة المالية السلمية, كمية العمكـ الفنصادية كالنجارية كعمكـ النسيير, بالنعاكف مع الكادمية العالمية لمبحكث الشرعية ماليزيا, سطي 01: جامعة فرحات عباس, الجزائر, يكـ 05- 06 / 05/ 2014.

19/ صفية أبك بكر, الصك السلمية . بحث مقدـ إلى مؤنمر المصارف السلمية بيف الكاقع كالمأمك , دبي :دائرة الشؤكف السلمية كالعمل الخيرم , 05/31 إلى2009/06/30ـ.

20/ عبد الهادي مصطفى, العقد بالصفقات العمومية في ضوء التشريع الجزائري, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2009.

21/ عزيز مصابرة , أثر الزكاة على المنازعة العامة للضريبة في مجتمع معاصر "مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص فرع القانون العام", جامعة بسكرة, 1427هـ - 1428 هـ / 2006 – 2007 م, ص 16.

22/ عمي يحي البوشي,الصفقات العمومية في التشريع الجزائري و المقارنة, الجزء الثاني, الطبعة الثانية, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2013.

23/ عمار صديقة لأعراض الصفقات العمومية في التشريع الجزائري لآليات إدارة المخاطر.بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للمنازعات المالية العمومية آليات ترشيد المنازعات المالية العمومية, كلية الحقوق العلوم السياسية, قالمة, الجزائر, يومي 08 – 09/ 12 / 2013م.

24/ فريدي حميد, المنازعة العامة لبيوت المال "دراسة مقارنة مع المنازعة العامة في القانون الخاص" ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية فرع القانون العام , جامعة الجزائر: كلية العلوم القانونية الإدارية, الجزائر , 2009/2008 م.

25/ كمال بوشي حساب, الصفقات العمومية في التشريع الجزائري الطبعات المعاصرة . بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف العمومية بين القانون الخاص , دبي: دائرة الشؤون العمومية للعام الجديد, 05/31 إلى2009/06/30م.

26/ محسين فؤاد,الصفقات العمومية)النظرية (التطبيقات المعاصرة الجزائية . ورقة عمل مقدمة إلى مجمع الفقه العمومي الدولي,الدورة التاسعة عشرة, 2009,

27/ محمد عبد الكريم, بنكاف الصكك مع أحكاـ الشريعة السلمية .كرقة عم مقدمة إلى مؤتمر السابع لهيئات الشرعية لمؤسسات المالية السلمية البحريف, جدة: جامعة الممؾ عبد العزيز .

28/ منى قحاـ,المكازنة العامة في القتصاد السلمي , "مذكرة ضمف متطمبات نيؿ شيادة ليسانس في المالية", معيد عمكـ التسيير, المركز الجامعي يحي فارس, المدية, 2006/2005ـ.

رابعا : المواقع الإلكترونية :

1/أ. د. عبد المحطي الديف القره داغي, صكك السندات أصكلها كضكابطيا الشرعية كدكرىا في نمكي البنية التحتية لممشاريع الحكية, www.qaradaghi.com .

2/عبد الفتاح عبد الكافي, المكسكعة القتصادية كالجتماعية www.Kotobarabia.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء.	
شكر وتقدير.	
المقدمة. أ-	ح
الفصل الأول: المنازعة العامة في القضاء الإداري الجزائري	07
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية المنازعة العامة في القضاء الإداري	09
المطلب الأول: تعريف المنازعة العامة في القضاء الإداري وخصائصها	09
الفرع الإول : تعريف المنازعة العامة في القضاء الإداري	09-11
الفرع الثاني : خصائص المنازعة العامة في القضاء الإداري	11-12
المطلب الثاني: نشأة وتطور المنازعة العامة	13-14
المطلب الثالث: مكونات المنازعة العامة	14
الفرع الأول : الإجراءات العامة	14-16
الفرع الثاني : المنازعات العامة	16-18
المبحث الثاني: ماهية المنازعة العامة في القضاء الإداري	19
المطلب الأول: تعريف المنازعة العامة في القضاء الإداري وخصائصها	19
الفرع الأول : تعريف المنازعة العامة في القضاء الإداري	19
الفرع الثاني : خصائص المنازعة العامة في القضاء الإداري	19-21
المطلب الثاني: نشأة وتطور المنازعة العامة	21-24
المطلب الثالث: مكونات المنازعة العامة	24
الفرع الأول : الإجراءات العامة	24-29
الفرع الثاني : المنازعات العامة	29-32
المبحث الثالث: أدلت تملك عجز المنازعة العامة في القضاء الإداري	

الفصل الثاني	33
المطلب الأول: التنظيم في القضاء الإسلامي	33
الفرع الأول : تعريف التنظيم	33
الفرع الثاني : كيفية استخدام التنظيم في عجز الميزانية العامة	33-34
المطلب الثاني: القرض في القضاء الوضعي	34
الفرع الأول : تعريف القرض	34
الفرع الثاني : كيفية استخدام القرض في عجز الميزانية العامة	34-35
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: تنظيم الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الميزانية العامة	37
تمهيد	38
المبحث الأول: تعريف الصكوك الإسلامية وأبرز خصائصها	39
المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية	39-41
المطلب الثاني : خصائص الصكوك	41-43
المطلب الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية	43-45
المبحث الثاني: نشأة وتطور الصكوك الإسلامية وضوابطها الشرعية	46
المطلب الأول: نشأة وتطور الصكوك الإسلامية	46
الفرع الأول : نشأة الصكوك الإسلامية	46
الفرع الثاني : تطور الصكوك الإسلامية	46-48
المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لصكوك الإسلامية	48-50
المبحث الثالث: أنواع وأهداف الصكوك الإسلامية	51
المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية	51-54
المطلب الثاني: الأهداف الصكوك الإسلامية	54-56
المبحث الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة القضادية	

المطلب الأول: ذكر الصك السلمية في ملكية عجز المكاتبة العامة	59-57
المطلب الثاني: ذكر الصك السلمية في حرية التملية القصادية	61-59
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة.	67-64

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية	69
فهرس الأعلام	70
فهرس المصطلحات	71
قائمة المصادر والمراجع	78-72
فهرس الموضوعات	81-79